

Funded by the European Union

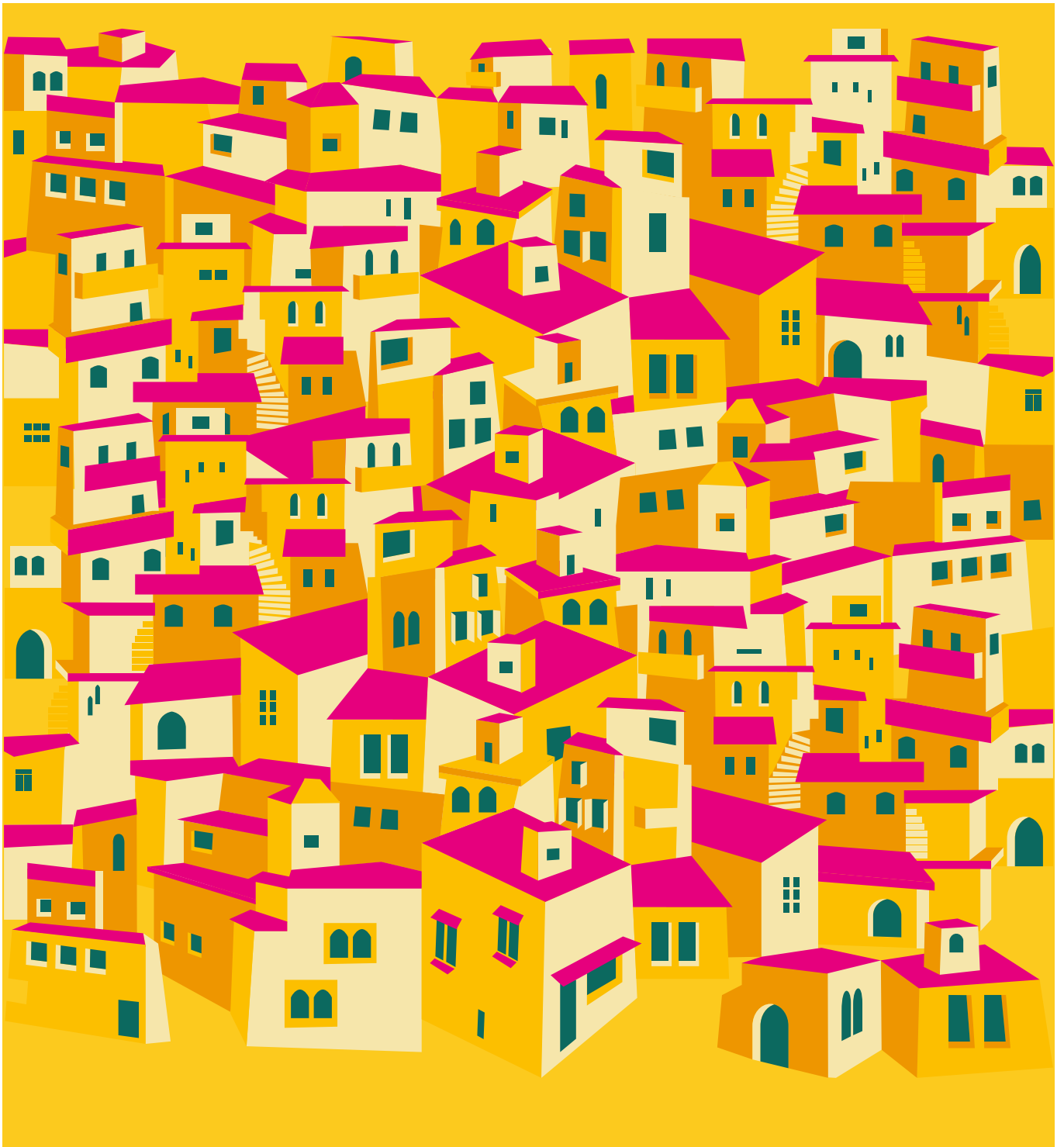


Implemented by



# تأثير المواقف العامة إزاء الهجرة على البيئة السياسية في المنطقة الأورو-متوسطية

الفصل الثاني: دول الجنوب الشريكة الجنوب الشريكة



أعدّه مرصد المواقف العامة إزاء الهجرة، التابع لمركز سياسات الهجرة في معهد الجامعة الأوروبية، فلورنسا، للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة ضمن إطار برنامج يوروميد للهجرة 4 الممول من قبل الاتحاد الأوروبي. تشرين الثاني/نوفمبر 2019

د. جايمس دينيسون

السيد محمد نصر

مرصد المواقف العامة إزاء الهجرة

مركز سياسات الهجرة

معهد الجامعة الأوروبية

فلورنسا



<http://migrationpolicycentre.eu/opam/about>

<http://migrationpolicycentre.eu>

© الاتحاد الأوروبي، 2019

إنّ المعلومات والإراء الواردة في هذه الدراسة خاصة بالمؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة الرأي الرسمي للاتحاد الأوروبي. من هذا المنطلق، لا يمكن تحميل مؤسسات وهيئات الاتحاد الأوروبي ولا أي شخص يعمل باسمها مسؤولية أي وجه استعمال محتمل للمعلومات الواردة في هذا العمل.

تتضمّن هذه الدراسة روابط فاعلة بمصادر ومراجع يمكن الاطلاع عليها عبر شبكة الإنترنت.

نشجّع القراء بشدة على قراءة النسخة الإلكترونية لهذه الدراسة، للتمكّن من زيارة كل الروابط الملائمة.

التصميم: بيترو بروني- toshi.itd

## قائمة المحتويات

4	خلاصة وافية
7	مقدمة
8	ما هي المواقف إزاء الهجرة في بلدان الجنوب الشريكة؟
9	التفضيلات المتعلقة بالمهاجرين وسياسة الهجرة
13	بروز قضية الهجرة على المستوى السياسي
17	المواقف إزاء الهجرة إلى الخارج
19	الهجرة في بلدان الجنوب الشريكة
19	تبدل أعداد المهاجرين في بلدان الجنوب الشريكة
21	تاريخ الهجرة في بلدان الجنوب الشريكة من وجهة نظر نوعية: 1950-1990
23	التطورات المعاصرة (-1990 اليوم): هجرة العبور وصدمة اللجوء
26	ما هي السياسة المتبعة في بلدان الجنوب الشريكة وسياساتها العامة تجاه الهجرة؟ ما هو دور المواقف العامة في هذه التغييرات؟
26	المغرب
28	تونس
31	لبنان

## خلاصة وافية

هذا هو الفصل الثاني من الفصول الثلاثة لتقرير بعنوان «تأثير المواقف العامة إزاء الهجرة على البيئة السياسية في المنطقة الأوروبية-متوسطة»<sup>1</sup>.

يشكل هذا التقرير جزءاً من دراسة شؤون الاتصال ضمن إطار المرحلة الثالثة من برنامج يوروميد للهجرة، ويلى الدراسة التي أُعدت خلال المرحلة الثانية من البرنامج بعنوان «المواقف العامة إزاء الهجرة: إعادة التفكير في الطريقة التي ينظر فيها الأشخاص إلى الهجرة»<sup>2</sup>. أثبتت تلك الدراسة أن المواقف إزاء الهجرة في المنطقة الأوروبية-متوسطة بقيت، على ما يبدو، ثابتة إلى حد ما على مر الزمن، في حين تغيرت أهمية هذه القضية بالنسبة إلى الأفراد.

بناءً عليه، يقدم هذا الفصل لمحةً عن المواقف العامة تجاه الهجرة في بلدان الجنوب الشريكة، متمعناً في تأثيرها على سياسة الهجرة وسياساتها العامة في المنطقة على امتداد السنوات العشرين أو الثلاثين الماضية. بشكل عام، تقدم هذه اللوحة الكمية عن المواقف العامة في بلدان الجنوب الشريكة عدداً من الأنماط الواضحة، هي:

- كان موقف أغلبية واضحة من المواطنين (63% على الأقل) في كل بلد مشمول بالدراسة تقريباً إيجابياً أو لامبالياً عند سؤالهم عن المواقف العامة المتسممة بكراهية الإيجاب التي يُقابل بها المهاجرون الوافدون.
- مع ذلك، عبرت أقلية ملحوظة عن مواقف معادية للإجانب بشكل واضح وصريح في كل الدول ما خلا واحدة، حيث أفاد ما بين 15% و38% أنهم لن يرغبوا في أن يكون جيرانهم من المهاجرين الوافدين.
- أما المواقف تجاه اللاجئين، فتميل إلى أن تكون مختلفةً عن تلك المتعلقة بالمهاجرين الإيجاب الآخرين. فتكون إما أكثر إيجابية أو سلبية تبعاً لبيئة الدولة، مع الإشارة إلى أن ما يتراوح بين 9% و26% أشاروا إلى أنهم لن يرغبوا في أن يكون جيرانهم من اللاجئين.
- في المقابل، في كل دولة وعلى مر الزمن، كشفت الإغلبية الساحقة من المواطنين (-75% 99%) عن مشاعر معادية للهجرة الوافدة في سوق العمل، وفي بعض الحالات، كان هناك إجماع بضرورة أن يعطي أصحاب العمل الأولوية للمواطنين.
- لكن المواقف تجاه المهاجرين كجيران وكمشاركين في سوق العمل تتحول، في العديد من الحالات، إلى المزيد من الإيجابية مع الوقت.
- عندما طُلب من مواطني بلدان شمال أفريقيا الاختيار بين حرية تنقل الأشخاص بين دولهم من جهة وضبط الحكومات للهجرة داخل منطقة شمال أفريقيا من جهة أخرى، جاءت الإجابات منقسمة بالتساوي تقريباً في كل دولة، مع غلبة طفيفة لمن اختار الإجابة الثانية.

1 Dennison, 2019 "Impact of public attitudes to migration on the political environment in the Euro-Mediterranean Region – First Chapter"

ي. بوروالا داخ تالاله لومري يذلا 4 نرجه ل دي مرويوي جرمان رب راطل ن عرض نرجه ل تاسايس ريوطتل ل يلودل زكمر ل لة سارلله دهه دادج نرت

2 "Dennison and Draganova, 2018 "Public attitudes on migration: rethinking how people perceive migration"

نرت إعداد هذه الدراسة للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة ضمن إطار برنامج يوروميد للهجرة 4 الذي يموله الاتحاد الأوروبي.

- بالرغم من اتّساع رقعة المشاعر المعادية للمهاجرين، تبقى الهجرة الوافدة قضيةً غير بارزة في كلِّ من الدول المشمولة بالدراسة (باستثناء قضية اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان في الإونة الأخيرة).
- إنّ عدم احتلال الهجرة الوافدة لهذه المكانة البارزة هو أهمُّ عامل يميّز سياسة بلدان الجنوب الشريكة عن سياسة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (كما يبيّنه الفصل 1 من هذا التقرير).
- نتيجة عدم احتلال الهجرة الوافدة لمكانة بارزة، من الأرجح ألا يشعر صنّاع السياسات- بغض النظر عن نوع النظام المتّبع في الدولة- إلا بقدر بسيط نسبياً من الضغوطات العامة عند صياغة سياسة الهجرة، مما يمنحهم هامشاً ملحوظاً من المرونة.
- يعني هذا الأمر أيضاً أنّ المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ستتمتع، على الأرجح، بتأثير أكبر على السياسات، بالمقارنة مع عامة الجمهور، كما هي الحال في تونس والمغرب وفق بعض الأدلة الواردة في هذه الدراسة.
- أما في الأردن ولبنان، فقد أدى البروز المتزايد لقضية اللاجئين السوريين كقضية سياسية إلى تشديد القيود الحكومية في هذا المجال.
- لكن هذا لا يعني أنّ جماهير بلدان الجنوب الشريكة لا تنظر إلى الهجرة كقضية مهمة تماماً، بل تعتبرها أقل أهمية نسبياً من القضايا الاقتصادية والإدارية والأمنية، وبالتالي فمن المرجح أن يشعر صنّاع السياسات بضغط أكبر للتصرف حيال هذه القضايا بالذات.
- فضلاً عن ذلك، أظهرت بعض الأدلة على أنّ الهجرة إلى الخارج تمثّل مشكلةً كبيرةً جداً في بلدان الجنوب الشريكة. مع ذلك، تبيّن لنا أيضاً أنّ هناك نقص في البيانات المتعلقة بالموافق تجاه الهجرة إلى الخارج، كما هي الحال في مناطق أخرى أيضاً.

فضلاً عن ذلك، يقدّم هذا التقرير عدداً من التوصيات لمساعدة الجهات المعنية بشؤون الاتصال حول الهجرة في المنطقة على تجنّب الاستقطاب، بناءً على كل من هذا الفصل والفصل الأول من هذا التقرير (Dennison, 2019). وسيتمّ التوسّع في هذه النقاط في الفصل الثالث من هذا التقرير.

1. تدعو الحاجة إلى المزيد من البيانات المفصلة حول المواقف تجاه الهجرة في المنطقة. وبشكل خاص، يجب توفير بيانات حول مدى بروز قضية الهجرة- على ألا يقتصر الأمر على «الهجرة الوافدة» فحسب، بل يشمل أيضاً جوانب محددة منها مثل الهجرة الوافدة غير النظامية- والمواقف تجاه الهجرة إلى الخارج. من هذا المنطلق، يوصى بإنتاج مجموعات بيانات شاملة للمنطقة، يتم جمعها بانتظام، وتكون متوائمة مع مجموعات البيانات الحالية.

2. الاعتراف بالبيئات الوطنية. كما هو مبين في اللمحة التاريخية من منظور نوعي، يُعتبر قسم كبير من المشاعر المعادية للمهاجرين واللاجئين في المنطقة متأثراً عن بيئات وطنية محددة.

3. تجنّب استثارة العواطف في النقاش القائم. لا يخفى على أحد أنّ استثارة العواطف في إطار النقاش القائم يعزّز أهمية القضية المعنية للفرد، كما يؤدي إلى درجة أكبر من الاستقطاب والتسييس، كما هو مبين في الفصل الأول من هذا التقرير.

4. الارتكاز على الأدلة دوماً. تتأثر المشاعر المعادية للمهاجرين في بلدان الجنوب الشريكة بالشواغل المرتبطة بأسواق العمل، وبالتحديد بمشكلة البطالة. في هذا الإطار، أظهرت الدراسات أنّ المواقف إزاء الآثار الاقتصادية للهجرة الوافدة تكون الأكثر تجاوباً مع عملية الاتصال القائمة على الأدلة.

5. إقامة توازن بين القيم. كما أظهرته التقارير السابقة، عادةً ما يملك الأشخاص المؤيدين للهجرة قيماً عالمية، في حين أنّ معارضيهما يقدرون عادةً التقاليد، والامتثال للعادات، والحسّ بالإيمان. بناءً عليه، تؤدي عمليات الاتصال التي تركز على الفئة الأولى فقط إلى زيادة الاستقطاب. من هنا، تدعو الحاجة إلى إجراء المزيد من الأبحاث لمعرفة إلى أي مدى يمكن تعميم العوامل المرتكزة على القيم على بلدان الجنوب الشريكة، والتعمق في كيفية التواصل بشكل فعال ومستند إلى القيم.

6. توخي التحديد عند التطرق إلى أنواع الهجرة الوافدة والمهاجرين الإيجاب. عند استخدام مصطلحات رئيسية مثل «الهجرة الوافدة»، يقيّم الأشخاص وضعاً معيناً استناداً إلى أحكامهم المسبقة الخاصة (الإيجابية منها والسلبية)، مما يؤدي إلى مزيد من الاستقطاب.

7. تجنّب المبالغات أو التصريحات الفضفاضة. إنّ الهجرة موضوع معقد يشمل مجموعة واسعة من الأشخاص، وبالتالي لا بد من التعامل معه على هذا الأساس.

8. الاعتراف بأهمية المفاضلات والحلول البديلة. يجب أن تعترف الجهات المعنية بالتواصل حول السياسات بوجود خيارات أخرى، في حال توافرت، وأن تشرح لِمَ امتنعت عن اختيارها.

9. الاستناد إلى الحقوق والقوانين على السواء. لا ريب في أنّ عملية التواصل بشأن الهجرة ستكتسب مصداقية عظيمة إذا أثبتت أنها تحترم كلا من حقوق المهاجرين وقوانين الدول في آن، على نحو يتيح لكافة الأطراف الاعتبار أنّ الوضع أو السياسة قد أصبحا أكثر عدلاً.

10. التقييم. من شأن تقييم فعالية عملية الاتصال في مرحلة لاحقة أن يسمح باستخلاص الدروس وتعزيز الإلمام بأفضل الممارسات.

## مقدمة

يهدف هذا الفصل إلى الإجابة عن السؤال التالي: ما هي التأثيرات السياسية للمواقف العامة إزاء الهجرة في جنوب وشرق المتوسط؟ للإجابة عن هذا السؤال، يطرح هذا الفصل مجموعة من الأسئلة الفرعية، مثل: ما هي المواقف إزاء الهجرة الوافدة في المنطقة؟ كيف تطوّرت أنماط الهجرة في بلدان الجنوب الشريكة خلال العقد الفائت؟ أي نوع من السياسات تمّ اعتماده في الدول المعنية؟ وما الذي يفسّر اعتماد هذه السياسات؟ إلى أي مدى يمكن تفسير ذلك استناداً إلى المواقف المعتمدة إزاء الهجرة الوافدة؟

تقوم المنهجية المعتمدة في هذا الفصل على تحليل البيانات الكمية الخاصة بالمنطقة ككل، ودراسة البيانات النوعية المستقاة من أربع دراسات حالة أساسية تمثل المنطقتين المتوسطيتين الإسائيتين، أي: المغرب وتونس في منطقة جنوب المتوسط، والإردن ولبنان في منطقة شرق المتوسط، فضلاً عن الحالة الخاصة التي تمثلها فلسطين.

يبدأ هذا الفصل بوصف عام للمواقف المتعلقة بالهجرة الوافدة في المنطقة، باستخدام مصادر البيانات القابلة للمقارنة، والإفضل نوعية. بعد ذلك، يراجع الفصل الخصائص الأساسية للهجرة من المنطقة وإليها منذ عهد الاستقلال، مع التركيز على التطورات الأساسية خلال السنوات العشرين إلى الثلاثين الماضية. ثم ينتقل إلى التركيز على أبرز السياسات التي طبقتها حكومات المغرب، وتونس، والإردن، ولبنان، كردّ على هجرة مواطنيها إلى الخارج ووصول مهاجرين أجانب إلى أراضيها. وضمن إطار المقارنة مع الفصل الأول من هذا التقرير الذي درس حالة أوروبا، سيتمّ التركيز بشكل خاص على الرأي العام والعوامل المتعلقة به، كالعامل الناشط الذي يقوم به المجتمع المدني ودوره في تشكيل السياسات.

وفي هذا الفصل أيضاً، سنثبت أنّ المواقف إزاء الهجرة في المنطقة تتجلى بطرق عدة. فمع أنّ المواطنين لا يعربون عن كراهية كبيرة للإجانب في حياتهم الشخصية، إلا أنّ المشاعر المعادية للمهاجرين تزداد بشكل ملحوظ عندما يتعلق الأمر بسوق العمل. مع ذلك، يجادل هذا الفصل أنّ هذا الأمر لم يخلف، حتى اليوم، إلا تأثيراً بسيطاً نسبياً على سياسة المنطقة وسياساتها العامة. ورغم أنّ بعض الدراسات السابقة عزت ذلك إلى نوع النظام المعتمد في الدولة المعنية، يجادل هذا الفصل أنه قد يتأني أيضاً عن قلة بروز قضية الهجرة الوافدة في المنطقة على المستوى السياسي، وذلك لإسباب ترتكز على النتائج البحثية النظرية والتجريبية لإدبيات علم النفس السياسي الموضحة في الفصل الأول من هذا التقرير (راجع أيضاً Culpepper, 2011). فضلاً عن ذلك، يورد هذا الفصل سلسلةً زمنيةً للبيانات، تُظهر أنّ شعوب منطقة جنوب المتوسط يهتمون، في المقام الأول، بالقضايا الاقتصادية، كالبطالة، والتضخم المالي، والفساد، والمسائل الأمنية. فيثبت هذا الفصل ذلك بالإرقام والإحصاءات، متابعاً أنه من المحتمل أن تكون الأحداث الأخيرة في منطقة شرق المتوسط قد أدت إلى تسييس الهجرة الوافدة في بعض الدول. بالإضافة إلى ذلك، نجادل بأنّ المواقف إزاء الهجرة لا تتوّثر على السياسات إلا وعندما تكون الهجرة الوافدة متصلةً اتصالاً وثيقاً بالقضايا البارزة، كالالاقتصاد والإمن، لا سيما منذ 2011. بالرغم من ذلك، طالما أنّ الهجرة الوافدة لا تتمكّن من استثارة جماهير منطقة جنوب المتوسط بشكل مباشر، فستبقى حكومات المنطقة تتمتع بقدر أكبر من المرونة عند وضع سياسات الهجرة الخاصة بها بالمقارنة مع الحكومات الأوروبية.

## ما هي المواقف إزاء الهجرة في بلدان الجنوب الشريكة؟

يصف هذا القسم المواقف إزاء الهجرة في بلدان الجنوب الشريكة، متمعناً في الاختلافات وفقاً لنوع الموقف (يشمل ذلك التفضيلات، والتصورات، ومدى بروز القضايا على المستوى السياسي)، ووفقاً للدولة، وعلى مرّ الزمن منذ العام 2006. بعد ذلك، يفترض، على سبيل التجربة، كيف يمكن أن تؤثر هذه الإنمات على سياسة بلدان الجنوب الشريكة وسياساتها العامة، بناءً على المعارف النظرية المتوفرة، ثم ينتقل إلى إجراء تحاليل نوعية في الأقسام اللاحقة. بشكل عام، تقدّم اللوحة الكمية التي يعرضها هذا القسم عن بلدان الجنوب الشريكة عدداً من الإنمات الواضحة، هي:

- كان موقف أغلبية واضحة من المواطنين في كل بلد مشمول بالدراسة تقريباً إيجابياً أو لامالياً عند سؤالهم عن المواقف العامة المتممة بكرهية الإجاب التي يقابل بها المهاجرون الوافدون.
- مع ذلك، عبرت أقلية ملحوظة عن مواقف معادية للإجانب بشكل واضح وصريح في كل الدول ما خلا واحدة، حيث أفاد ما بين 15% و38% أنهم لن يرغبوا في أن يكون جيرانهم من المهاجرين الوافدين (بصرف النظر عن الاستثناء الذي شكلته ليبيا).
- تميل المواقف تجاه اللاجئين إلى أن تكون مختلفة عن تلك المتعلقة بالمهاجرين الأجانب الآخرين، فتكون إما أكثر إيجابية أو سلبية تبعاً لبيئة الدولة، مع الإشارة إلى أن ما يتراوح بين 9% و26% أشاروا إلى أنهم لن يرغبوا في أن يكون جيرانهم من اللاجئين.
- في المقابل، في كل دولة وعلى مر الزمن، كشفت الإغلبية الساحقة من المواطنين (-75% 99%) عن مشاعر معادية للهجرة الوافدة في سوق العمل، وفي بعض الحالات، كان هناك إجماع بضرورة أن يعطي أصحاب العمل الأولوية للمواطنين.
- لكنّ المواقف تجاه المهاجرين كجيران وكمشاركين في سوق العمل تتحوّل، في العديد من الحالات، إلى المزيد من الإيجابية مع الوقت. وتدعو الحاجة إلى إجراء المزيد من الأبحاث لسّرح هذه الظاهرة.
- عندما طلب من مواطني بلدان شمال أفريقيا الاختيار بين حرية تنقل الأشخاص بين دولهم من جهة وضبط الحكومات للهجرة داخل منطقة شمال أفريقيا من جهة أخرى، جاءت الإجابات منقسمة بالتساوي تقريباً في كل دولة، مع غلبة طفيفه لمن اختار الإجابة الثانية.
- بالرغم من اتساع رقعة المشاعر المعادية للمهاجرين، تبقى الهجرة الوافدة قضية غير بارزة في كل من الدول المشمولة بالدراسة (باستثناء قضية اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان في الإونة الأخيرة) نظراً إلى بروز القضايا الاقتصادية والإدارية والإمنية بشكل أكبر نسبياً. في هذا الإطار، تدعو الحاجة إلى المزيد من البيانات لدراسة الأهمية المطلقة والنسبية لقضايا الهجرة.
- إنّ عدم احتلال الهجرة الوافدة لهذه المكانة البارزة هو أهمّ عامل يميّز سياسة بلدان الجنوب الشريكة عن سياسة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (كما بيّنه الفصل 1 من هذا التقرير).
- نتيجة عدم احتلال الهجرة الوافدة لمكانة بارزة، من الأرجح ألا يشعر صنّاع السياسات- بغض النظر عن نوع النظام المتبع في الدولة- إلا بقدر بسيط نسبياً من الضغوطات العامة عند صياغة سياسة الهجرة، مما يمنحهم هامشاً ملحوظاً من المرونة.



- يعني هذا الأمر أيضاً أنّ المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ستمتع، على الأرجح، بتأثير أكبر على السياسات، بالمقارنة مع عامة الجمهور، وذلك في الدول التي اختبرت تحرراً منذ الربيع العربي. في هذا الإطار، يورد هذا البحث بعض الأدلة الداعمة لهذا المفهوم في قسم البيانات النوعية من هذا التقرير.
- أما في الأردن ولبنان، فقد أدى البروز المتزايد لقضية اللاجئين السوريين كقضية سياسية إلى تشديد القيود الحكومية في هذا المجال.
- لا يعني هذا الأمر أنّ جماهير بلدان الجنوب الشريكة لا تنظر إلى الهجرة كقضية مهمة تماماً، بل تعتبرها أقل أهمية نسبياً من القضايا الاقتصادية والإدارية والإمنية، وبالتالي فمن المرجح أن يشعر صنّاع السياسات بضغط أكبر للتصرف حيال هذه القضايا بالذات. لكن نظراً إلى الطبيعة المتشابهة للهجرة والقضايا المذكورة آنفاً، من الأرجح أن يمارس الجمهور ضغوطاته بشكل غير مباشر على حكومات بلدان الجنوب الشريكة لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن الهجرة، وذلك كنتيجة متفرعة عن الضغوطات التي يمارسها بشأن القضايا الأخرى.
- فضلاً عن ذلك، أظهرت بعض الأدلة أنّ الهجرة إلى الخارج تمثّل مشكلة كبيرة جداً في بلدان الجنوب الشريكة. في هذا الإطار، تدعو الحاجة إلى المزيد من البيانات لفهم طبيعة هذه المواقف وأسبابها.

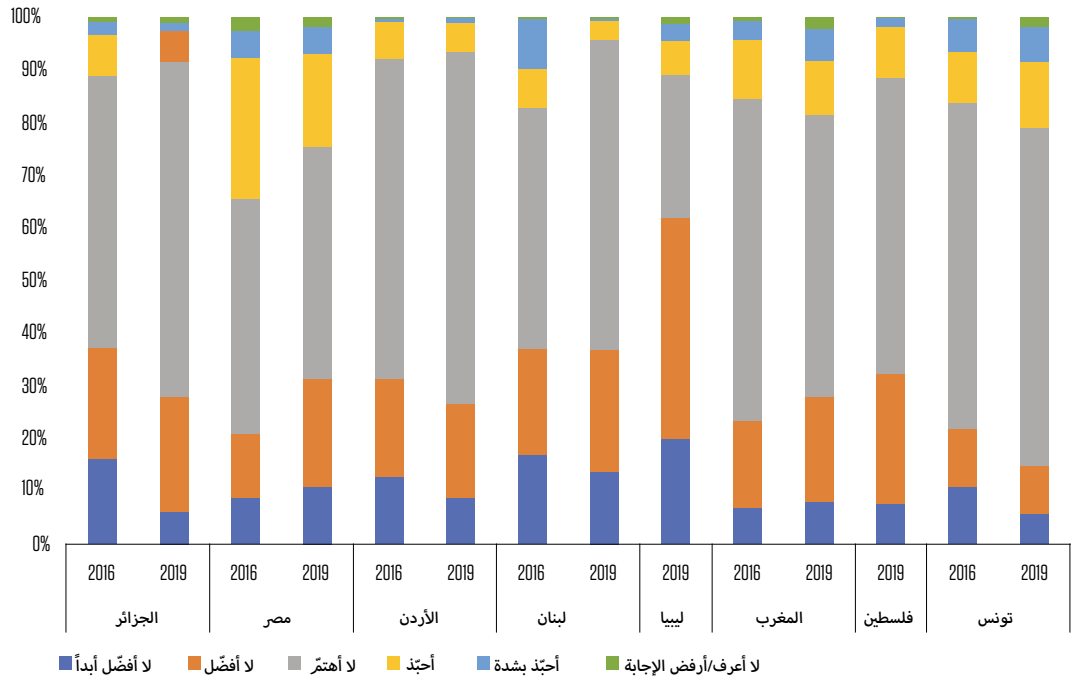
## التفضيلات المتعلقة بالمهاجرين وسياسة الهجرة

تُظهر الصورة ١ كيف أجاب مواطنو بلدان الجنوب الشريكة عندما سُئلوا إذا كانوا يفضلون أن يسكن مهاجر وافد أو عامل أجنبي بالقرب منهم، أو لا يفضلون ذلك، أو لا يهتمون بالأمر بتاتاً، وذلك ضمن إطار المسح الميداني الذي أجره البارومتر العربي لإعمار ٦١٠٢ و ٩١٠٢/٨١٠٢. فتبيّن أنه، في كل دولة وفي كل سنة باستثناء واحدة، كانت إجابات الإكثريّة حيادية، معتبرين أنهم لا يبالون بالأمر، وأنّ هذا الاحتمال لا يلقى منهم لا استحساناً ولا امتعاضاً. أما الاستثناء الوحيد، فكانت ليبيا عام ٩١٠٢ (لم يُجر مسح في البلاد عام ٦١٠٢)، حيث أفادت أكثرية قدرها ٢٤٪ أنها لا تفضّل أن يكون مهاجر أو عامل أجنبي جاراً لها. عام ٩١٠٢، سجّلت الجزائر، ومصر، والأردن، ولبنان، والمغرب، وفلسطين مستوياتٍ مشابهة إلى حدّ معقول من الإجابات السلبية، تراوحت بين ٧٢٪ و ٨٣٪. وحدها تونس سجّلت استثناءً، حيث اقتصرت نسبة من لم يجذب سكن أجنبي أو عامل مهاجر بالقرب منه على ٥١٪. أما بالنسبة إلى التغييرات على مرّ الزمن، فقد لوحظ أنّ الإجابات كانت متسقة نسبياً خلال هذه الفترة الوجيزة، كما كان متوقعاً. مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ الجزائر، والأردن، وتونس، سجّلت قدراً أقل من السلبية، مقابل مصر والمغرب اللتين سجّلتا قدراً أكبر بدرجة طفيفة.

استناداً إلى مصدر البيانات نفسه، يمكننا أيضاً معاينة معدلات الإشكال الأخرى من الكراهية، ككراهية الإديان أو الإعراق الأخرى أو طوائف أخرى من الإسلام. في هذا الإطار، كما تبيّنه الصورة ٢، نشهد هنا مجدداً على مستويات مرتفعة من عدم الاكترت، لا سيما في ما يتعلق بالإعراق الأخرى. ففي البلدان الثمانية كلها، كانت الإجابات الإكثريّة تركزاً عن كل سؤال هي «لا أهتم»، باستثناء ليبيا التي سجّلت نسبة أكبر من إجابات «لا أفضل» عندما سئل المشاركون إن كانوا يفضلون أن يكون شخص من ديانة أخرى جاراً لهم. وفي ستة من أصل البلدان الثمانية، أجابت أكثرية مطلقة أنها لا تكترت إذا كان جيرانها أشخاصاً ينتمون إلى ديانة أخرى. كذلك، كانت الإجابات مماثلة في ستة من أصل ثمانية بلدان عند سؤال المشاركين عن السكن بالقرب من شخص ينتمي إلى عرق مختلف. وفي أربع من أصل سبعة بلدان (لم يُحتسب اللبنانيون في هذا السؤال نظراً إلى تديني حجم العيّنة)، كانت الإجابات مماثلة عند سؤال المشاركين عن السكن بالقرب من أشخاص ينتمون إلى طوائف إسلامية أخرى، مما يشير إلى قدر أكبر من الحذر تجاه هذه الفئة الخارجية.

الصورة 1: «هل تحب أن يكون جيرانك من المهاجرين أو العمال الأجانب، أم أنك لا تحب، أم أنك لا تكثر بالأمر؟»

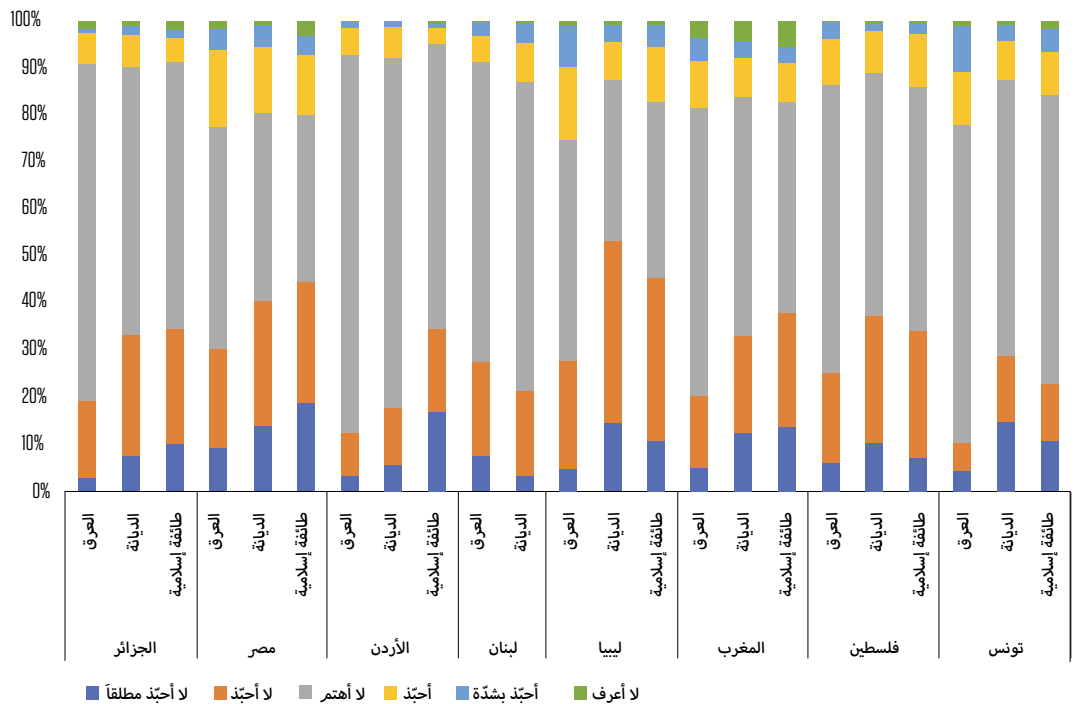
المصدر: الباروميتر العربي، الدورة 4 و5. العمل الميداني في 2016 و2018-2019، 1200-2400 عملية رصد في كل بلد.

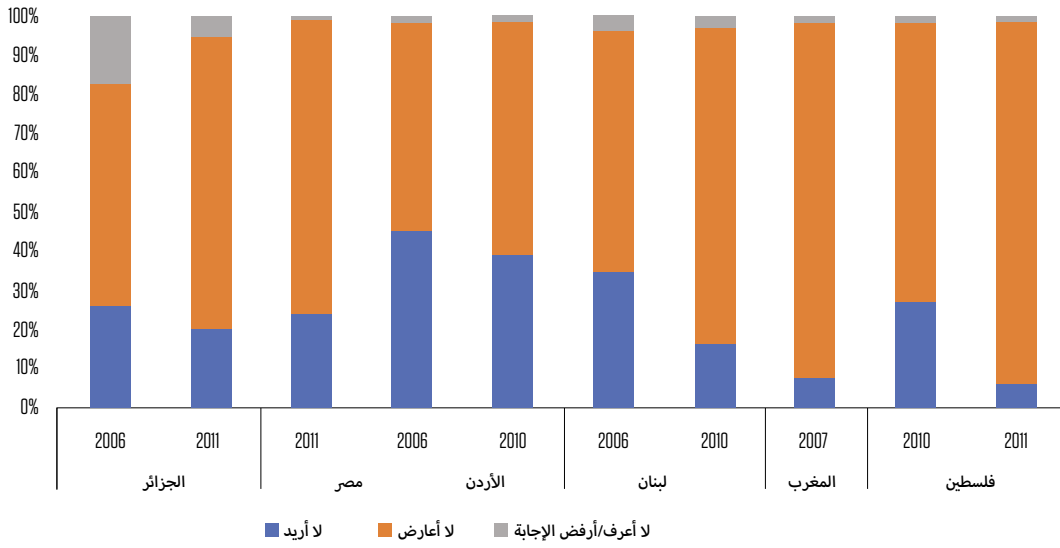


طُرح السؤال نفسه في الدورات السابقة من استطلاع الباروميتر العربي- أي في 2006/7 و-2010/11 حول المواقف إزاء السكن بالقرب من مهاجرين وافدين. وكما هو مبين في الصورة 3، كانت الإجابات الوحيدة المتوفرة في تلك الدورتين السابقتين تقتصر على «لا أريد» أو «لا أعارض»، مما يعني أنها كانت أكثر محدودية من مقياس الخمس وحدات الذي استُخدم في 2016 و2018/19، وبالتالي يصعب هذا الأمر المقارنة بين الإجابات على مر الزمن. مع ذلك، يمكننا ملاحظة أنه في كلتا الدورتين، وبالنسبة إلى كل بلد، كانت أكثرية الإجابات هي «لا أعارض». لكن هذه الإكثارية تتراوح بين الإكثارية الساحقة (91% في المغرب عام 2007 و92% في تونس عام 2011) والطفيفة جداً (53% في الأردن عام 2006). بناءً عليه، بدت اتجاهات الدول التي لوحظت في دورتي 2016 و2018/19 في الصورة 1 شبيهة بتلك التي سُجّلت قبل عقدٍ من الزمن. فضلاً عن ذلك، بالنسبة إلى كل من البلدان الثلاثة المشمولة بالمشح لدوري 2006 و2010/11، لوحظ تزايد المعدلات الإيجابية مع الوقت حيال السكن بالقرب من مهاجرين أجانب. بناءً عليه، يجدر بالإبحاث في المستقبل أن تتمعن في الأسباب التي أدت إلى هذه التغييرات.

الصورة 2: «هل تحب أن يكون جيرانك من دين أو عرق أو طائفة إسلامية مختلفة، أم أنك لا تحب، أم أنك لا تكثر بالأمر؟»

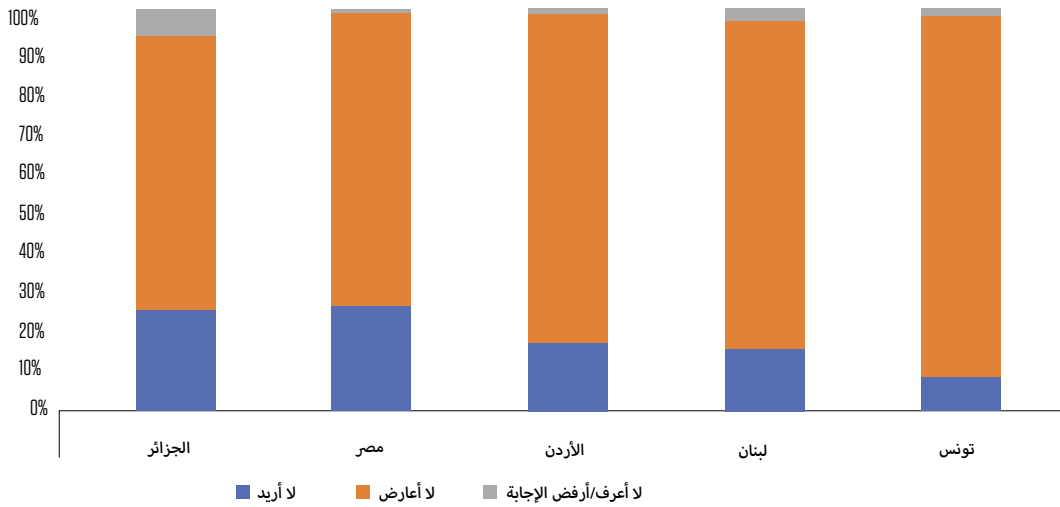
(المصدر: الباروميتر العربي، الدورة 5. العمل الميداني في 2018-2019، 2400 عملية رصد في كل بلد).





الصورة 3: "ما هو شعورك إن كان جيرانك من المهاجرين الوافدين أو عمال ضيوف أو من العمالة الوافدة؟" (المصدر: الباروميتر العربي، الدورة 1-2، العمل الميداني في 2006-2007 و2010-2011، 2400 عملية رصد في كل بلد).

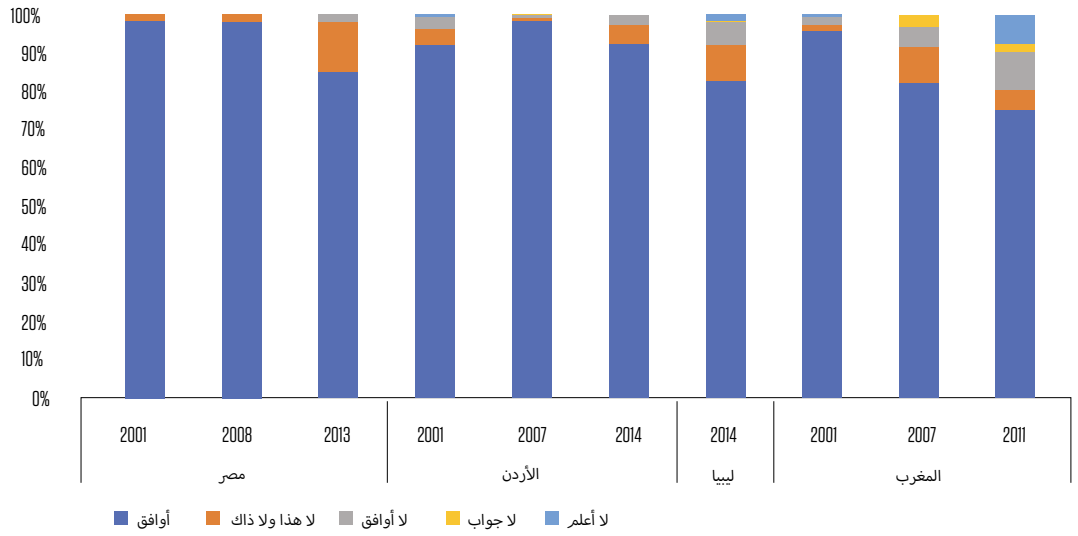
عام 2011، قام الباروميتر العربي بقياس الرأي العام في بلدان الجنوب الشريكة بشأن المواقف تجاه السكن بالقرب من لاجئين على وجه التحديد. ويمكن الاطلاع على الإجابات في الصورة 4. في الجزائر، ومصر، وتونس، كانت المواقف إزاء اللاجئين أكثر سلبية من تلك المتعلقة بالمهاجرين الوافدين والعمال الضيوف، في حين أن العكس كان صحيحاً في الأردن ولبنان والذين وقروا الملاذ لإعداد كبيرة جداً من الفلسطينيين، والعراقيين، فضلاً عن السوريين في السنوات الأخيرة (راجع القسم 2).



الصورة 4: "ما هو شعورك إن كان جيرانك من اللاجئين؟" (المصدر: الباروميتر العربي، الدورة 2، العمل الميداني في 2010-2011، حوالي 1200 عملية رصد في البلد الواحد).

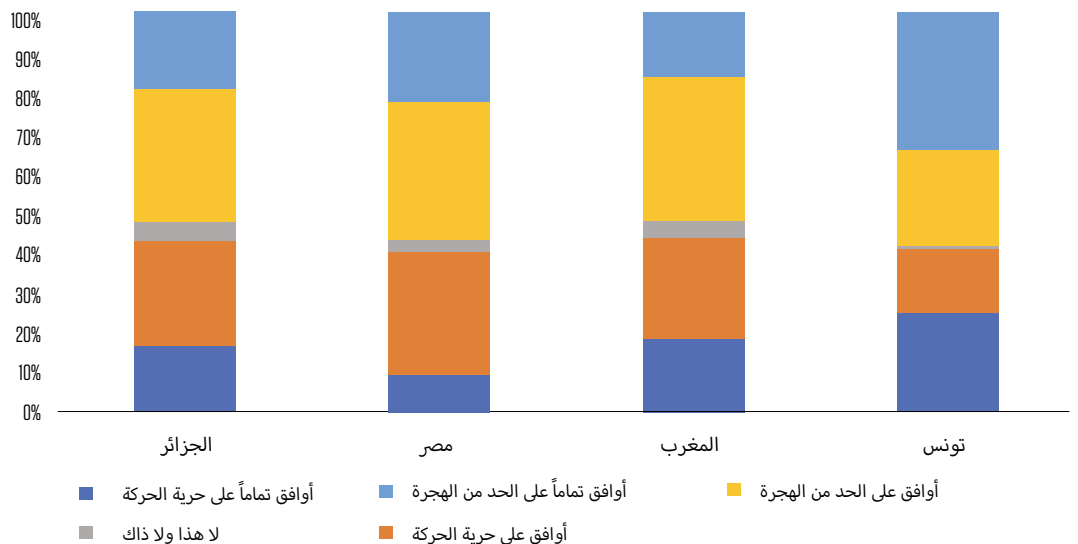
بالإضافة إلى المواقف المعتمدة تجاه السكن بالقرب من مهاجرين أجنب، سألت مؤسسة «ورلد فاليز سيري» (World Values Survey) مواطني بلدان الجنوب الشريكة بشأن مواقفهم تجاه المهاجرين الوافدين في أسواق العمل- وبالتحديد ما إذا كان ينبغي على أصحاب العمل إعطاء الأولوية للمواطنين عوضاً عن المهاجرين الوافدين. عند هذه المرحلة، لا تتوفر بيانات كافية لدراسة كيف يمكن أن تختلف الإجابات بحسب نوع العمل، وبالتالي يمكن للإبحاث التي ستجرى في المستقبل أن تدرس كيف تؤثر وظائف المشاركين على المواقف. في مطلق الأحوال، أظهرت النتائج دعماً ساحقاً لإعطاء الأولوية للمواطنين (بين 75% و99% في كل دورة). لكن، تجدر الإشارة إلى أنه في البلدان الثلاثة التي شملها الاستطلاع أكثر من مرة- أي مصر والأردن والمغرب- شهدت الدورتان الإخيرتان انخفاضاً في دعم إعطاء الأولوية للمواطنين على حساب المهاجرين الوافدين- أي بمعدل 13% و5% و7% على التوالي. في هذه الحالة أيضاً، يجدر بالإبحاث التي ستجرى في المستقبل أن تدرس الأسباب المؤدية إلى هذه النزعة.

الصورة 5: «عندما تكون فرص العمل ضئيلة، هل يجب على أصحاب العمل إعطاء الأولوية لأهل البلد على المهاجرين الوافدين؟» (المصدر: رابطة مسح القيم العالمية 2001-2014. حوالي 1200-3000 عملية رصد في البلد الواحد).



أخيراً، سأل استطلاع «أفروباروميتر» (Afrobarometer) أو الباروميتر الإفريقي عيّنة تمثيلية (للمزيد من التفاصيل، راجع مقياس «أفروباروميتر»، -2014-2015) من مواطني شمال أفريقيا (ما خلا الليبيين) في 2014 و2015 عما يفضلونه: حرية تنقل الأشخاص في شمال أفريقيا أم فرض الحكومات لإجراءات ضبط الحركة عبر الحدود. أمام هذه المفاضلة، اختارت أكثرية طفيفة من المشاركين ضبط الحدود (52% في الجزائر، 56% في مصر، 52% في المغرب و58% في تونس). يفترض هذا الأمر أن مواطني شمال أفريقيا يبدون ارتياحاً أكبر إزاء هجرة مواطني بلدان شمال أفريقيا الأخرى إليهم - لإوجه شبه دينية أو عرقية أو غيرها- عوضاً عن الفئات الأخرى، خاصة وأن أقلية كبيرة جداً كانت مؤيدة لحرية التنقل الكاملة بين دول شمال أفريقيا (43%، 40%، 43% و42% على التوالي).

الصورة 6: على أي من هذه البيانات توافق أكثر؟ "يجب على سكان شمال أفريقيا أن يكونوا قادرين على التنقل بحرية عبر الحدود لغرض التجارة أو العمل في بلد آخر"، أو أنه "يجب على الحكومات حماية مواطنيها و الحد من حركة الأشخاص والبضائع عبر الحدود، بسبب استيلاء المهاجرين الأجانب على الوظائف وبيع التجار الأجانب بضائعهم بأسعار زهيدة". (المصدر: مؤسسة الباروميتر الأفريقي، -2014-2015، حوالي 1200 عملية رصد في البلد الواحد)



## بروز قضية الهجرة على المستوى السياسي

بعد معاينة آراء المواطنين في بلدان الجنوب الشريكة وتفضيلاتهم بشأن الهجرة الوافدة، ينتقل هذا القسم إلى دراسة إلى مدى يعتبرون الهجرة الوافدة مهمة كقضية. في هذا المنظور، نستأنف العمل الذي انطلق في الفصل الأول من هذا التقرير (Dennison, 2019) الذي أظهر كيف أثر بروز الهجرة الوافدة- أي نسبة السكان الذين يعتبرون أنّ الهجرة الوافدة هي إحدى أهم القضايا التي تؤثر على بلدهم- بشكل جذري على سياسة أوروبا في السنوات الأخيرة، عبر الاستثارة العاطفية لإفضليات موجودة مسبقاً لديهم بشأن المهاجرين الوافدين وسياسة الهجرة الوافدة. باختصار، لكي يغير شخص ما سلوكه السياسي، لا يكفي أن يكون رأياً بشأن قضية ما، بل يجب أن تتغير حالته العاطفية نتيجة هذه القضية أيضاً، ولا يمكن لهذا الأمر أن يحدث إلا إذا اعتبر هذا الشخص أنّ القضية مهمة. من هذا المنطلق، أوجز ذلك الفصل، على وجه التحديد، طبيعة العلاقة النفسية المعقدة بين الزيادة في «الإهمية والدلالة النسبيتين اللتين تسندهما جهة ما إلى قضية معينة مدرجة على جدول الأعمال السياسي»، والمحصلات السياسية عن طريق (وبالترتيب): استثارة الإنظمة العاطفية، والإطلاع المترآيد والانتقائي على المعلومات ذات الصلة بتلك القضية، وتكوين آراء راسخة وإمام أكبر بالقضية، والموافقة على صناعات السياسات وتقييمهم بما يتوافق مع القضية، والتصويت وغيره من أشكال المشاركة السياسية (العرائض، الاجتماعات، الرسائل، الاحتجاجات إلخ). بناءً على القضية. جدير بالذكر أنّ بلدان الجنوب الشريكة تختلف في ما بينها بشكل ملحوظ من حيث حالة النظام المعتمد فيها (مؤسّر الديمقراطية لعام 2019 الخاص بوحدة المعلومات التابعة لمجلة إيكونومست). مع ذلك، أصبح من المتعارف عليه بشكل راسخ اليوم أنّ الرأي العام يمكن أن يخلف تأثيراً قوياً على صنع السياسات بغض النظر عن نوع النظام (Chen and Xu, 2017).

**مع أخذ هذا الأمر في الاعتبار، يصبح من المنطقي القول إنّ بروز قضية الهجرة الوافدة على المستوى السياسي- نسبةً إلى قضايا سياسية أخرى- سيحدد، على الأرجح، إلى أي مدى ستؤثر المواقف العامة تجاه الهجرة الوافدة على سياسة الهجرة العامة في بلدان الجنوب الشريكة.**

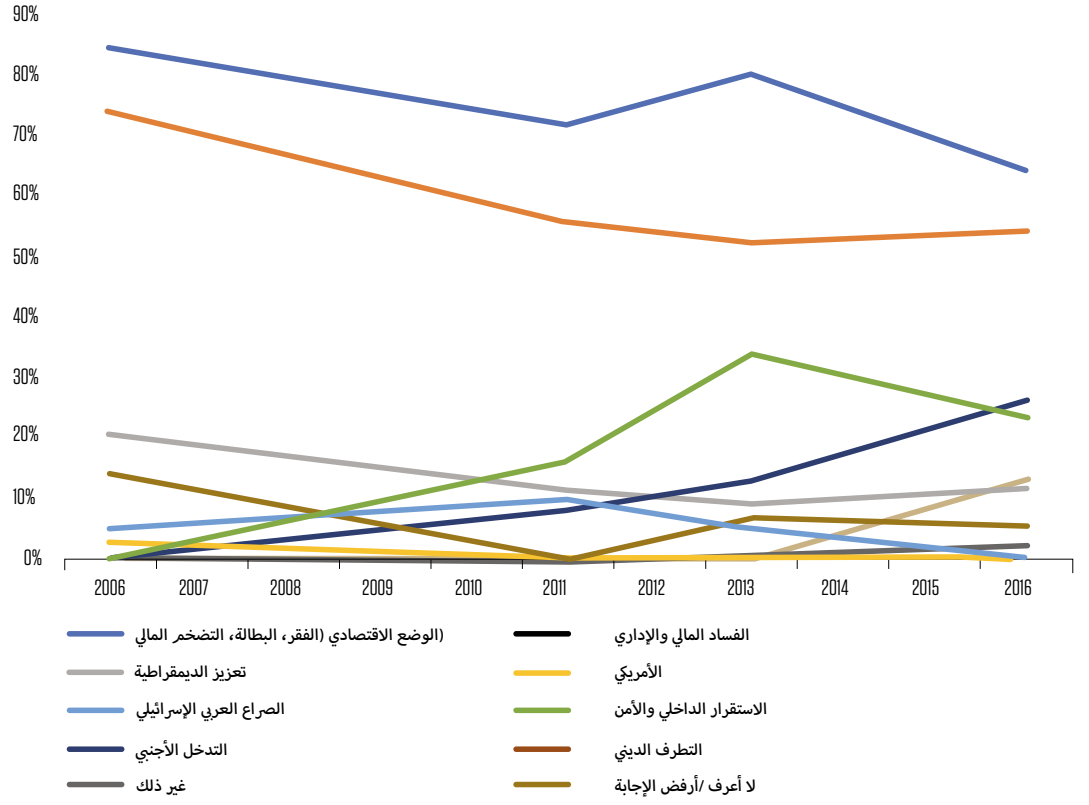
بناءً على ذلك، نعتبر اليوم أنّ بروز قضية الهجرة الوافدة هي قضية سياسية، استناداً إلى الأدلة المستخلصة من سلسلة استطلاعات البارومتر العربي بين 2006 و2017. يعرض البارومتر العربي على المشاركين في الاستطلاعات عدداً من «أهم التحديات» المحتملة، كما يعطيهم فرصة اختيار إجابة «غير ذلك»، ثم إضافة ما يعتبرون أنه «التحدي الأهم» بالنسبة إليهم. وكما يبدو في الصورتين 7 و14، لم يدرج فريق الاستطلاع الهجرة الوافدة كإحدى الإجابات المحتملة. مع ذلك، من الملاحظ أنّ نسبة من اختاروا إجابة «غير ذلك»- التي يمكن أن تتضمن القضايا ذات الصلة بالهجرة الوافدة- كانت، كما هي العادة، أقل بكثير من الإجابات المتعلقة بالقضايا المقترحة، لا سيما الوضع الاقتصادي، والفساد، والأمن، وفي بعض الدول التدخل أو الاحتلال الإجنبيين.

بالإضافة إلى ذلك، قمنا بدراسة الإجابات التي أدلى بها من أجاب «بغير ذلك» في بادئ الأمر. فتبين أنّ شخصاً واحداً فقط من بين سائر الدول، عبر مختلف الدورات الزمنية، ذكر «الهجرة الوافدة»، وذلك في المغرب عام 2016. أما القضية الوحيدة ذات الصلة بالهجرة التي ذكرها عدد كبير من الأشخاص (أكثر من 1%)، فكانت قضية اللاجئين السوريين التي اعتبرها 34% من الإردنيين و43% من اللبنانيين قضية مهمة عام 2016. من هذا المنطلق، تعرض الصورتان 9 و10 هذه النتائج على التوالي من خلال رسم بياني، مع العلم أنّ هذه القضية كانت مندرجة سابقاً في خانة «غير ذلك». عند كتابة هذه السطور، كانت بيانات البارومتر العربي لدورة 2018/2019 قد نُشرت للتو، لكنّ المعلومات المتعلقة بالإسباب التي دعت المشاركين إلى الإجابة «بغير ذلك» لم تكن قد نُشرت بعد. لذا، لم ندخل هذه المجموعة من البيانات في حساباتنا. في معظم الحالات، بقي «الوضع الاقتصادي» و«الفساد المالي والإداري» من أهم التحديات المذكورة. لكن تجدر الإشارة إلى أنّ 32% من المغاربة اختاروا الإجابة «بغير ذلك» في هذه الدورة الأخيرة. من هذا المنطلق، سننتظر ريثما تتبيّن إن كانت إجابات «غير ذلك» قد تضمنت هذه المرة قضايا ذات صلة بالهجرة.

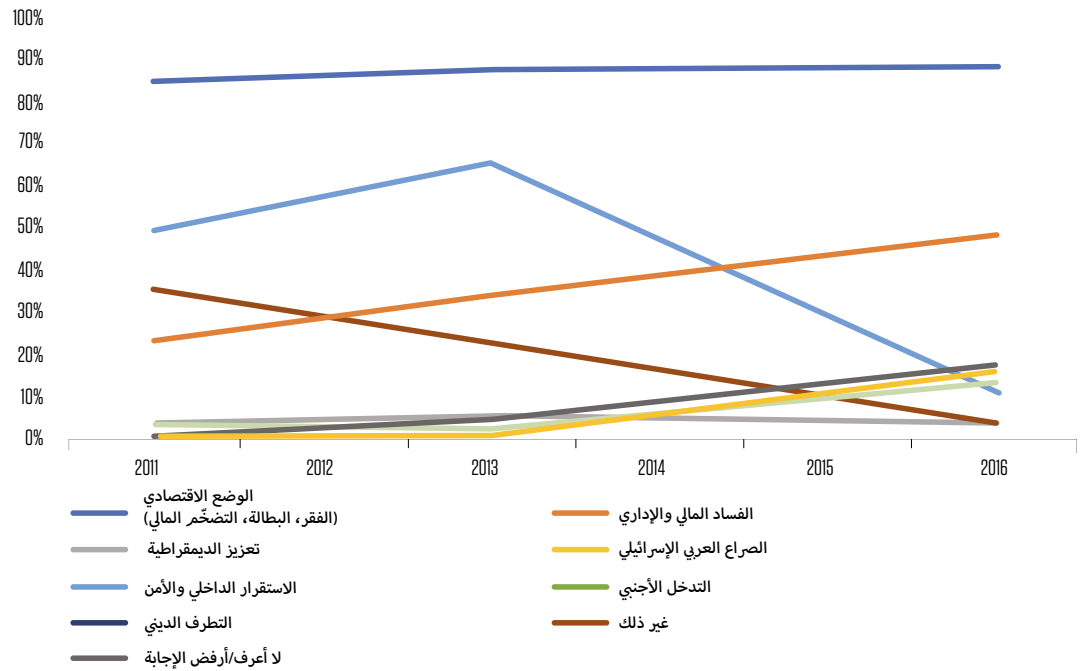
لكنّ هذه الأرقام الكمية لا تقيس إلا مدى بروز القضايا النسبي، ونعني بذلك القضايا الأكثر أهمية. فمن المحتمل أنّ مواطني بلدان الجنوب الشريكة يعتبرون أنّ الهجرة الوافدة كانت، في وقت من الأوقات على الأقل، بارزة بشكل مطلق، غير أنّ هذا البروز المطلق صادم أنه أقل أهمية من قضايا أخرى- أي الوضع الاقتصادي، والفساد، والأمن، وفي بعض الدول التدخل الإجنبي، أو الاحتلال في حالة فلسطين. من هذا المنطلق، سنعمد الآن إلى تحليل الأدلة النوعية.

تولى رومان وباستور (Roman and Pastore, 2017) إجراء عدة مقابلات مؤخراً في تونس مع عدد من الناشطين في المجتمع المدني، وصناع القرار، والإكاديميين. فأكدت الإغلبية الساحقة من المشاركين التسعة والعشرين أنه، بخلاف أوروبا، لا تعتبر الهجرة الوافدة

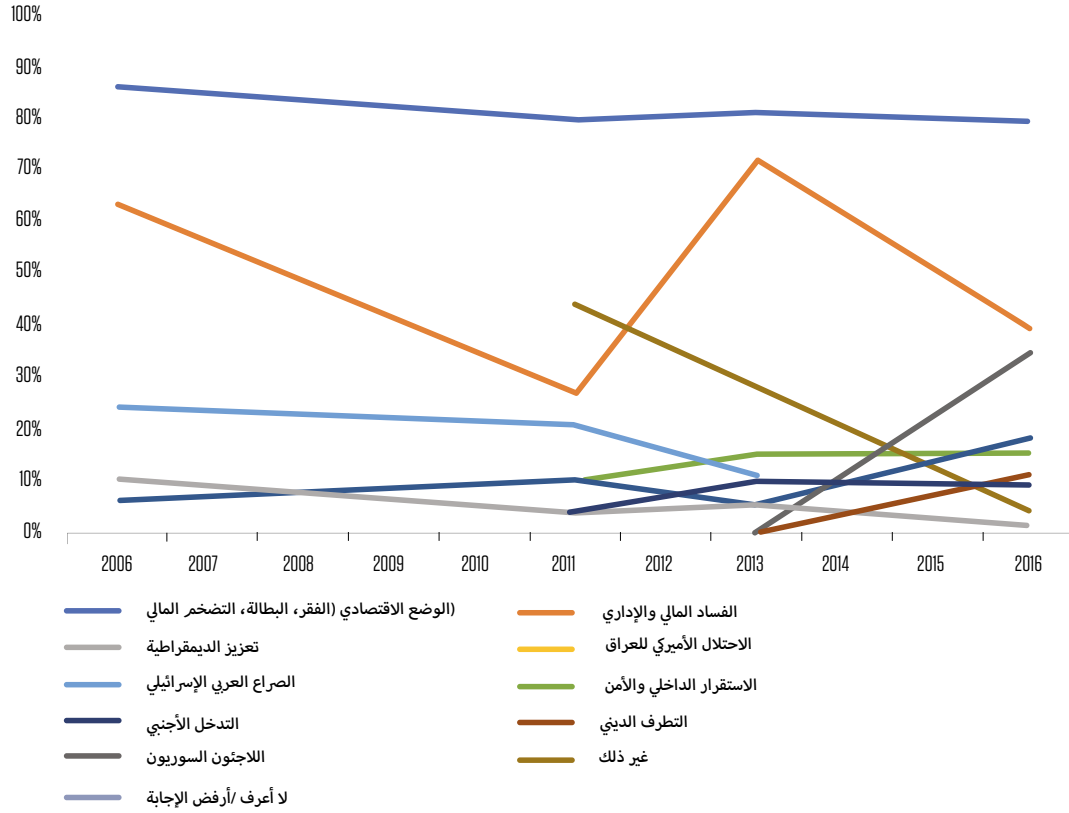
الصورة 7: الجزائر. "ما هما التحديان الأهم اللذان يواجهان بلدك اليوم؟" (المصدر: الباروميتر العربي، الدورة 1-2-3-4. حوالي 1200 عملية رصد في الدورة الواحدة).



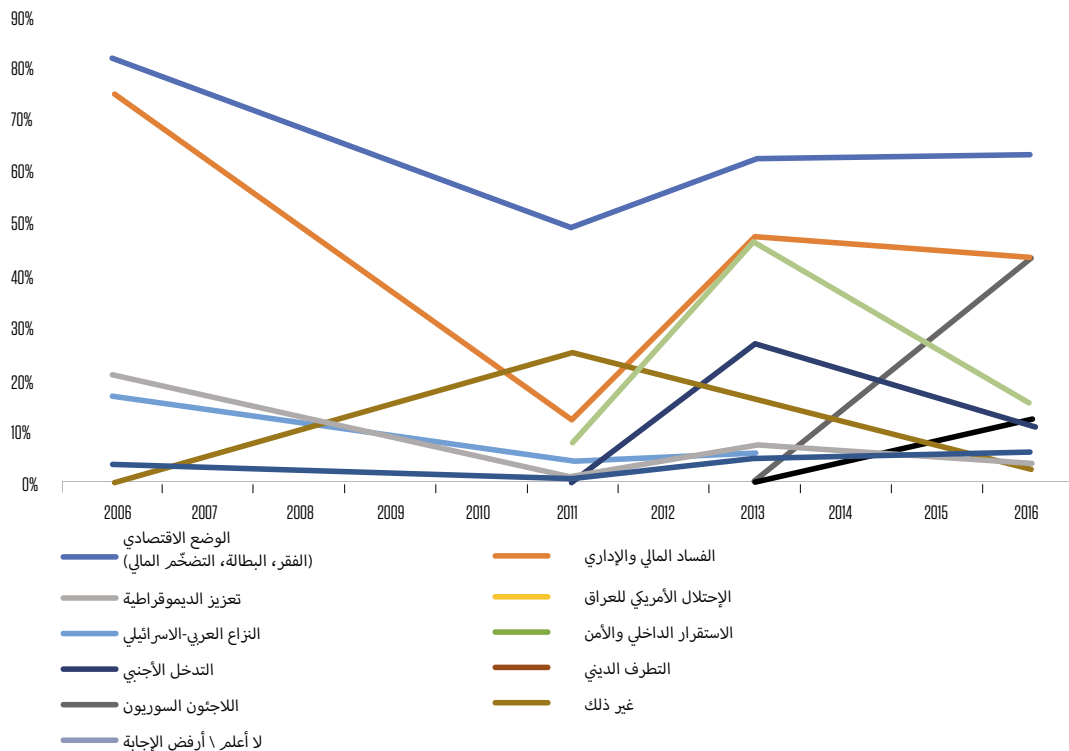
الصورة 8: مصر. "ما هما التحديان الأهم اللذان يواجهان بلدك اليوم؟" (المصدر: الباروميتر العربي، الدورة 2-3-4. حوالي 1200 عملية رصد في الدورة الواحدة).



قضية بارزة على الإطلاق. على سبيل المثال، أفاد أحد المشاركين في المقابلات أنه «بخلاف ما يجري في الاتحاد الأوروبي، لم يتناول أي حزب سياسي في تونس القضايا ذات الصلة بالهجرة من منظور سياسي؛ فالمواقف السياسية القومية أو الكراهة للإخريين لا تتطرق إلى موضوع الهجرة؛ في الواقع، لا تشكل الهجرة موضوعاً لأي نقاش سياسي على الإطلاق» (Roman & Pastore, 2017: 9). يدعم هذا الدليل البيانات المذكورة أعلاه، لا سيما في حالة تونس.

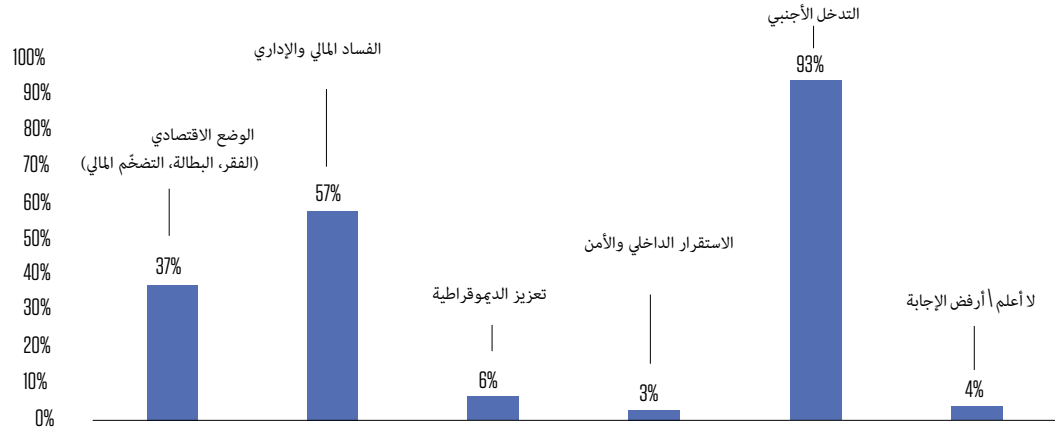


الصورة 9: الأردن. "ما هما التحديان الأهم اللذان يواجهان بلدك اليوم؟" (المصدر: الباروميتر العربي، الدورة 1-2-3-4. حوالي 1200 عملية رصد في الدورة الواحدة.)

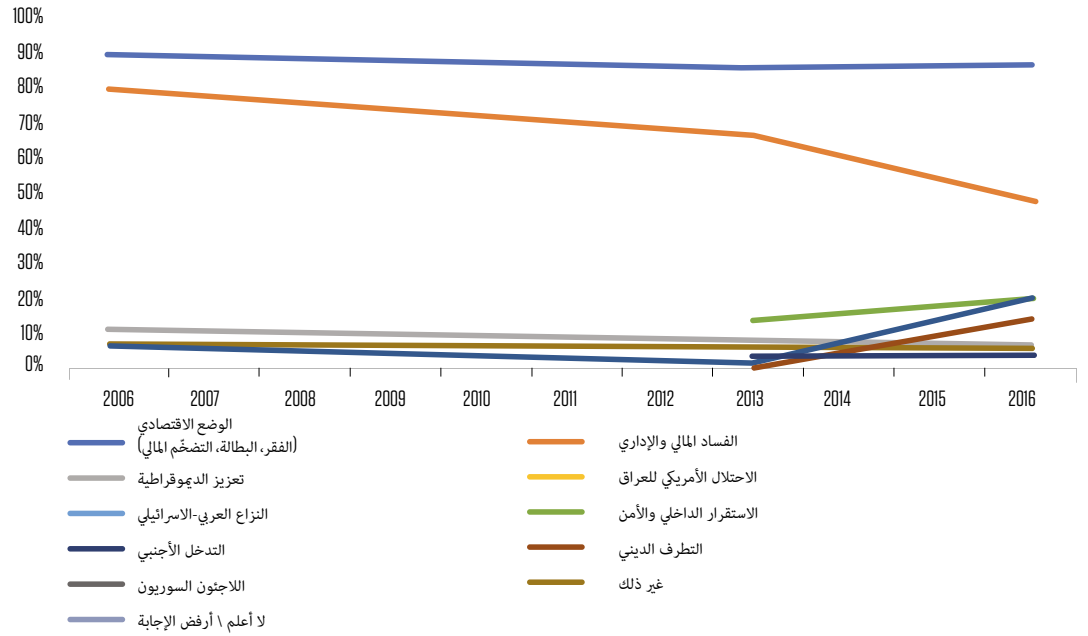


الصورة 10: لبنان. "ما هما التحديان الأهم اللذان يواجهان بلدك اليوم؟" (المصدر: الباروميتر العربي، الدورة 1-2-3-4. حوالي 1200 عملية رصد في الدورة الواحدة.)

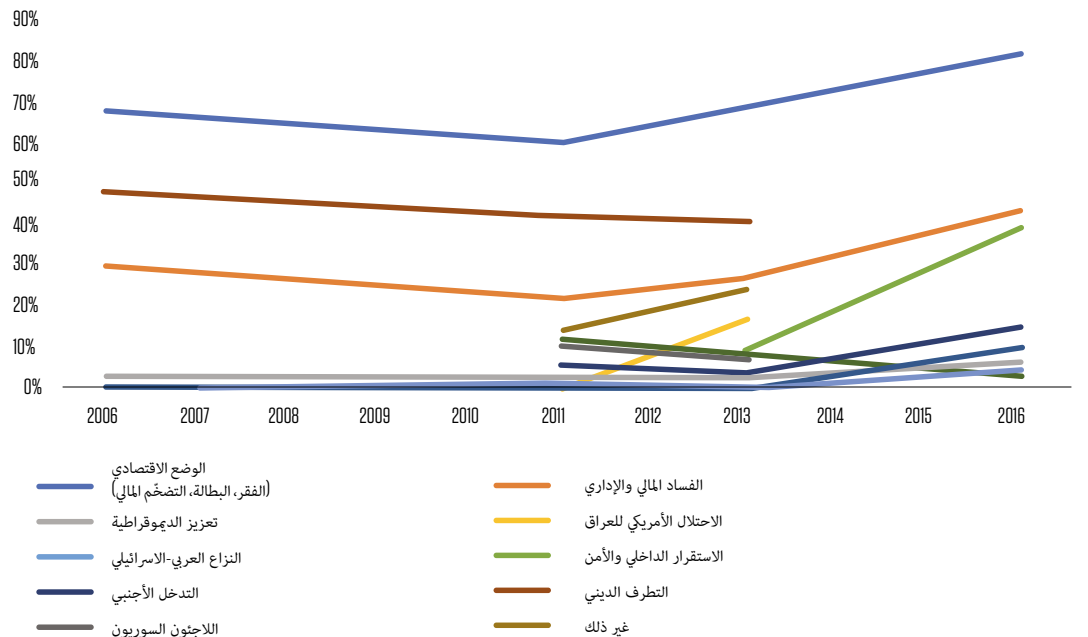
**الصورة 11. ليبيا.** "ما هما التحديان الأهم اللذان يواجهان بلدك اليوم؟" (المصدر: الباروميتر العربي، الدورة 3، نيسان \ أبريل 2014، حوالي 1200 عملية رصد في الدورة الواحدة).



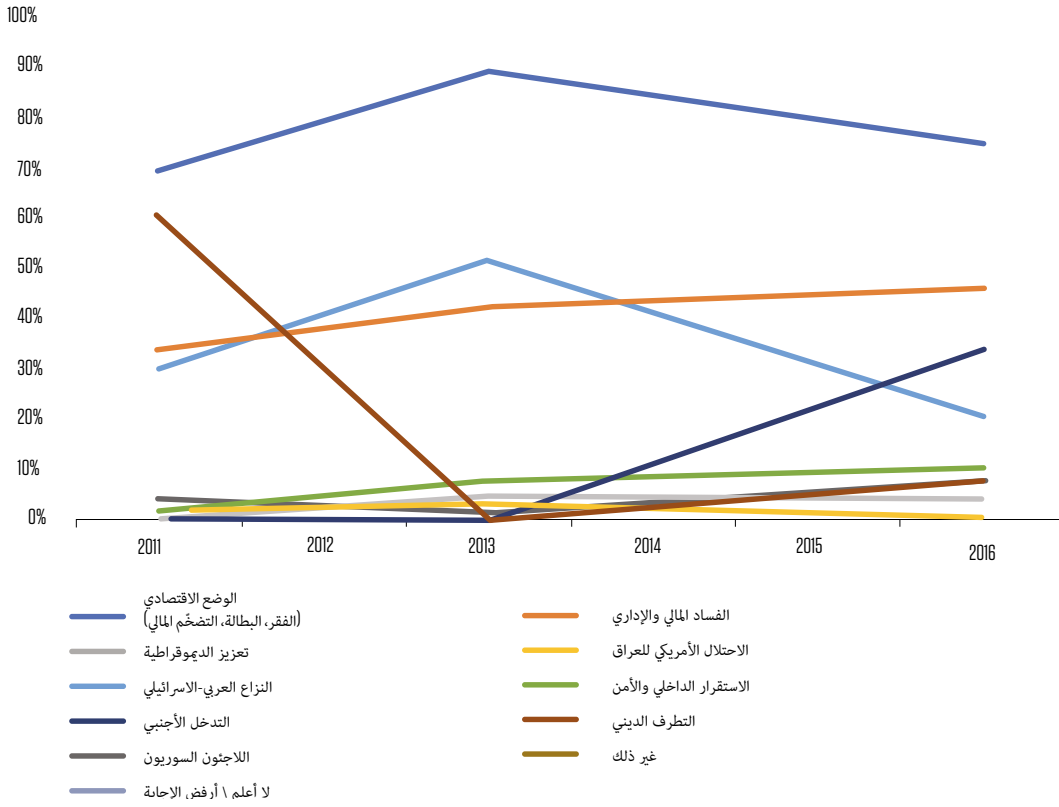
**الصورة 12. المغرب.** "ما هما التحديان الأهم اللذان يواجهان بلدك اليوم؟" (المصدر: الباروميتر العربي، الدورة 4-3-1-1200، عملية رصد في الدورة الواحدة).



**الصورة 13. فلسطين.** "ما هما التحديان الأهم اللذان يواجهان بلدك اليوم؟" (المصدر: الباروميتر العربي، الدورة 4-3-2-1-1200، عملية رصد في الدورة الواحدة).







الصورة 14. تونس. "ما هما التحديان الأهم اللذان يواجهان بلدك اليوم؟" (المصدر: الباروميتر العربي، الدورة 2-3-4، حوالي 1200 عملية رصد في الدورة الواحدة).

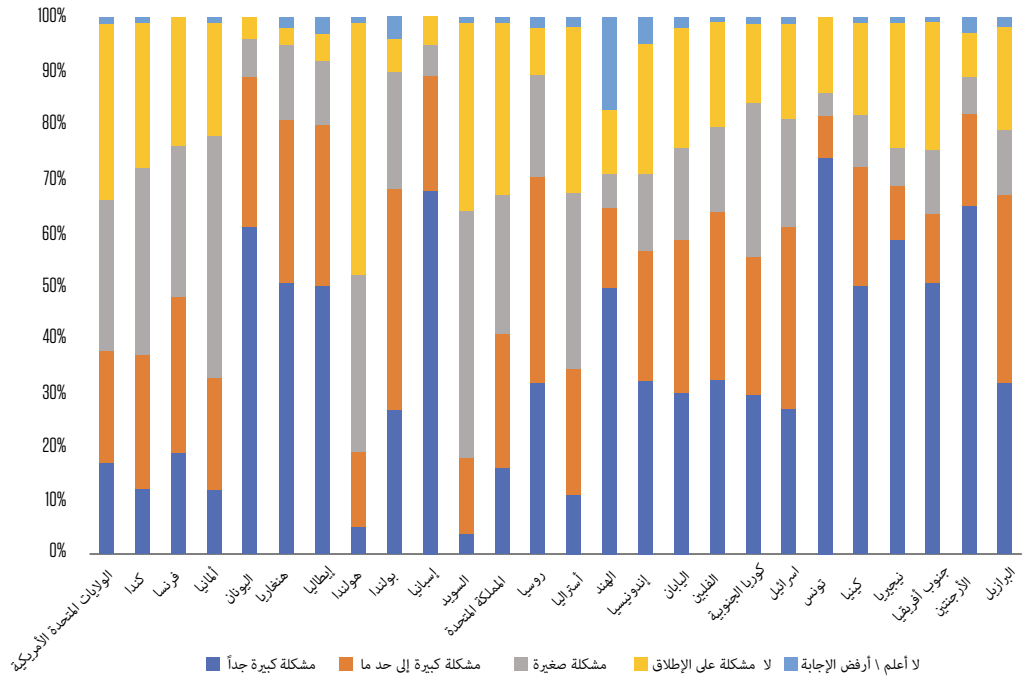
لكن الهجرة ترتبط بصورة واضحة بالشواغل الأساسية التي تساور مواطني بلدان الجنوب الشريكة. وبشكل خاص، تُعتبر الهجرة إلى الخارج وثيقة الصلة بالقضايا الاقتصادية، لا سيما البطالة، كما إن الهجرة الوافدة لطالما اعتُبرت تحدياً أمنياً/اقتصادياً من قبل جمهور المنطقة وحكوماتها. من هنا، ستوضح الأقسام اللاحقة كيف يتجلى ذلك على أرض الواقع، أولاً من خلال دراسة تاريخ الهجرة في المنطقة، وسياسات الهجرة المطبقة، بالإضافة إلى أدلة عن الدور الذي لعبه الرأي العام في صياغة سياسات الهجرة في المنطقة، إلى جانب أمور أخرى.

## جراخ لا يلى قرههلا ءازا فقاوم لا

رغم وجود كمية كبيرة من البيانات، وإن بدرجات متفاوتة، لقياس الميل إلى الهجرة لدى مواطني بلدان الجنوب الشريكة، وتحديد الوجهة، والأسباب، هناك كمية قليلة جداً من البيانات حول المواقف تجاه الهجرة إلى الخارج كقضية سياسية. غير أن هذا الأمر لا يقتصر على هذه المنطقة فحسب، فحتى في الدول التي تكثر فيها الاستطلاعات السلوكية الأكثر منهجية والإفضل نوعية (في أوروبا مثلاً)، نادراً ما يتم قياس المواقف تجاه الهجرة إلى الخارج.

من الاستثناءات التي سُجّلت مؤخراً استطلاع أجرته مؤسسة بيو البحثية (Pew Research) عام 2018. وبموجبه طُرحت أسئلة على عينات تمثيلية في 26 دولة لمعرفة إلى أي مدى تعتبر أن مغادرة الأشخاص لبلادهم بحثاً عن فرص عمل في بلدان أخرى تمثل مشكلة<sup>3</sup>. وكانت تونس البلد الوحيد في المنطقة الذي شارك في الاستطلاع. في هذا الإطار، يمكن الاطلاع على النتائج المتعلقة بتونس في الصورة 15. من بين سائر البلدان المشمولة في الاستطلاع، كان المشاركون من تونس الذين أفادوا أن الهجرة إلى الخارج تمثل مشكلة كبيرة جداً بالنسبة إلى البلاد الأكثر عدداً (73%).

الصورة 15: الأجوبة عن السؤال التالي: "هل ترى في مغادرة البعض لبلدنا بغرض العمل في بلد آخر مشكلة كبيرة، أم مشكلة صغيرة، أم أنك لا ترى في ذلك أي مشكلة بالنسبة (للبلد موضوع الاستطلاع)، ربيع 2018.



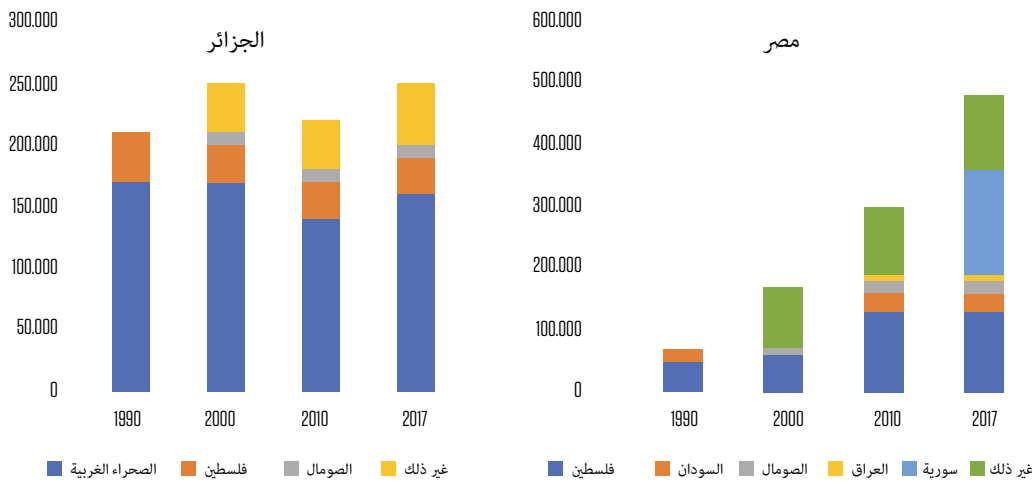
## الهجرة في بلدان الجنوب الشريكة

بعد تحليل المواقف إزاء الهجرة، يتناول هذا القسم التاريخ الحديث للهجرة في بلدان الجنوب الشريكة. فيبدأ بتلخيص كمّي لإعداد المهاجرين في كل من بلدان الجنوب الشريكة، وكيف تغيّرت هذه الأعداد مع الوقت منذ 1990، باستخدام بيانات صادرة عن شعبة الإحصاء المتحدّة للسكان. بعد ذلك، ينتقل إلى مناقشة تاريخ الهجرة- الهجرة الوافدة والاعتراّب على السواء- في أربع دراسات حالة لإربعة بلدان، هي: المغرب وتونس والإردن ولبنان. تتوزّع هذه الدراسات على قسمين، يقدّم الأول منهما لمحة وجريّة عن المسار الحديث لكل بلد، فيما يتمعن الثاني في التطورات المعاصرة لكل حالة.

### تبدّل أعداد المهاجرين في بلدان الجنوب الشريكة

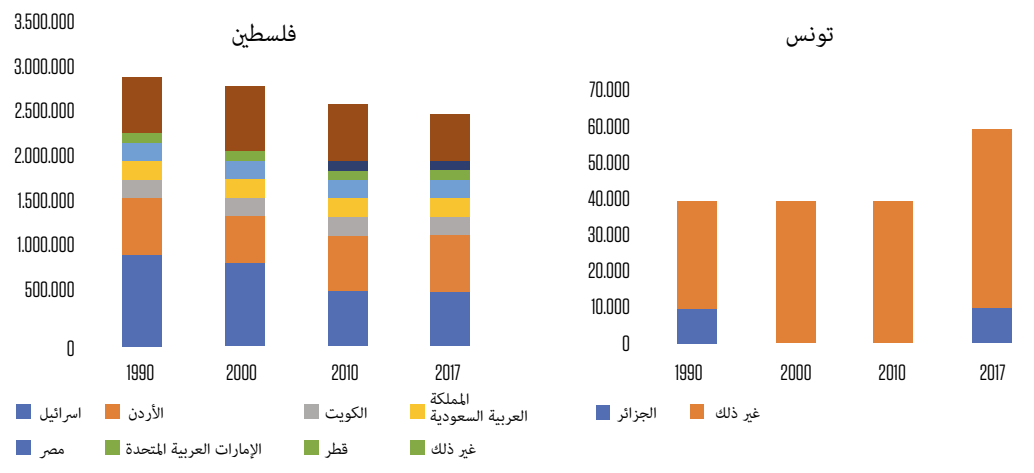
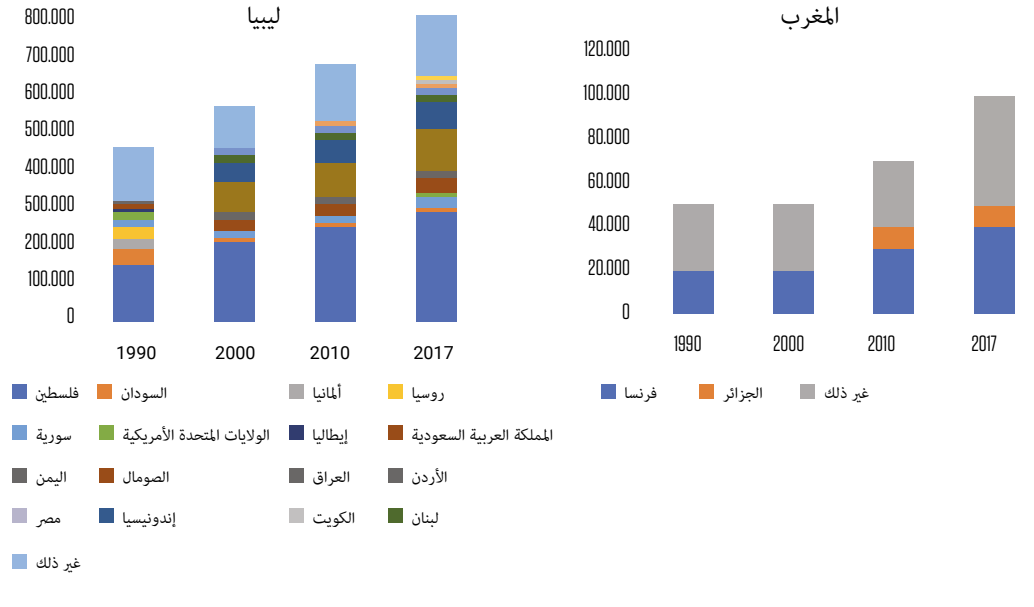
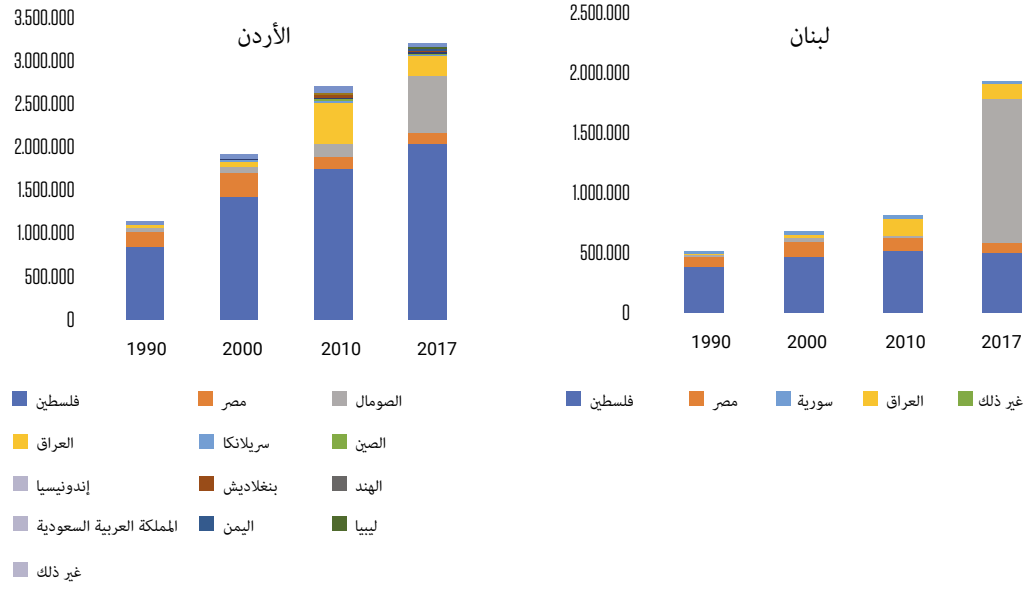
تُظهر الصورة 16 كيف تغيّرت أعداد المهاجرين في الدول الثماني المشمولة بالدراسة خلال أربع فترات زمنية منذ العام 1990. في هذا الإطار، تُعتبر الاتجاهات التالية لافتة للنظر:

- تختلف أعداد المهاجرين اختلافاً هائلاً بين دولة وأخرى، حيث تبلغ أعداد المهاجرين في المغرب وتونس عشرات الآلاف، وفي الجزائر ومصر وليبيا وفلسطين مئات الآلاف، فيما تصل إلى الملايين في حاليّ الإردن ولبنان.
- شهدت كلّ من هذه البلدان زيادةً في أعداد المهاجرين منذ التسعينيات، باستثناء الجزائر وفلسطين.
- في عدد من البلدان، تُعتبر أكبر شريحة من السكان المولودين في الخارج تلك التي فرّت من النزاعات في بلدانها. ويشمل هؤلاء الأشخاص الوافدين من الصحراء الغربية والمقيمين في الجزائر، والفلسطينيين والعراقيين والسوريين المقيمين في الإردن ولبنان. جديرٌ بالذكر أنّ الفلسطينيين ينتشرون بأعداد كبيرة في كافة البلدان، ما خلا المغرب وتونس.



الصورة 16. عدد المهاجرين (عدد الأشخاص الذين ولدوا في دولة أخرى) في كل من بلدان الجنوب الشريكة من عام 1990 إلى 2017. المصدر: شعبة السكان في الأمم المتحدة. تم إدراج الجنسيات التي تقل عن 10 آلاف شخص في خانة "غير ذلك".

الصورة 16. عدد المهاجرين (عدد الأشخاص الذين ولدوا في دولة أخرى) في كل من بلدان الجنوب الشرقية من عام 1990 إلى 2017. المصدر: شعبة السكان في الأمم المتحدة. تم إدراج الجنسيات التي تقل عن 10 آلاف شخص في خانة "غير ذلك".



## تاريخ الهجرة في بلدان الجنوب الشريكة من وجهة نظر نوعية: 1950-1990

### منطقة جنوب المتوسط

سُجِّلت تدفقات الهجرة إلى الخارج من بلدان الجنوب الشريكة، في المقام الأول، نتيجة تحولات سياسية واقتصادية أكبر حجماً. في بادئ الأمر، نتجت أهم هذه التحولات عن العلاقات الاستعمارية وعلاقات ما بعد الاستعمار. على سبيل المثال، شجعت فرنسا هجرة الإيدي العاملة من دول المغرب العربي في مرحلة مبكرة جداً للمساهمة في نمو اقتصادها السريع التطور بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، في حين امتنعت بريطانيا عن تشجيع الهجرة من مصر، بل اكتفت بتشجيع الهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وهو أمر ما زال سارياً في مصر حتى يومنا هذا (de Haas, 2007). لكن هجرة عمال المغرب العربي إلى الخارج لم تقتصر على فرنسا فحسب. فبين 1962 و1965، وقع المغرب وتونس على اتفاقات لتوظيف اليد العاملة مع فرنسا، وألمانيا الغربية، وبلجيكا، وهولندا، بهدف ضبط معدّل البطالة في الوطن (de Haas, 2007: 9). فأدى هذا الأمر إلى طفرة في عدد العمال الضيوف الذين وصلوا من دول المغرب العربي في الستينيات. في المقابل، حظرت مصر هجرة الإيدي العاملة في عهد عبد الناصر، كما بقيت الهجرة إلى الخارج في دول أخرى، كالإردن مثلاً، عند حدّها الأدنى (Fargues, 2005).

نسجاً على المنوال نفسه، سُجِّل التحوّل الكبير التالي في أنماط الهجرة إلى الخارج كنتيجة للصراع العربي الإسرائيلي عام 1973، عندما قلّصت الدول العربية المنتجة للنفط صادراتها إلى أوروبا والولايات المتحدة كردّ على دعمها لإسرائيل. فأدت هذه الإزمة إلى زيادات غير مسبوقه في أسعار النفط. في حالة أوروبا، أدت زيادة أسعار النفط إلى أزمة اقتصادية، وركود، وبطالة، مما أفضى إلى تقييد سياسات الهجرة الوافدة على نحو ما زال مستمراً حتى يومنا هذا نوعاً ما. وازدادت الهجرة إلى أوروبا في السبعينيات بالرغم من هذه السياسات التقييدية (Brand, 2006: 47). فارتفع عدد السكان المغاربة في أوروبا من 400 ألف عام 1975 إلى مليون عام 1992، والتوانسة من 225 ألف عام 1977 إلى 444 ألف عام 1992. أما عدد الجزائريين الذين كان يبلغ 335 ألف عام 1945، فقد ارتفع من 500 ألف عام 1964 إلى 800 ألف في الثمانينيات (de Haas, 2007:12-14).

فضلاً عن ذلك، نشأت وجهتان إضافيتان للهجرة في العالم العربي نتيجة لهذه الإزمة، وهما دول مجلس التعاون الخليجي في آسيا وليبيا في شمال أفريقيا. في الوقت نفسه، أدى تبدّل القيادة السياسية في مصر إلى إنهاء القيود المفروضة على الهجرة في البلاد والتشجيع على هجرة الإيدي العاملة، فضلاً عن اعتماد السادات لسياسة الانفتاح لدى تسلمه سدة الحكم عام 1970. نتيجة لذلك، نشأت موجة هائلة من هجرة الإيدي العاملة إلى الخارج، تألفت من المصريين المهرة وغير المهرة الذين توجهوا إلى دول مجلس التعاون الخليجي في السبعينيات والثمانينيات. وازداد عدد المهاجرين المصريين في الخارج من 70 ألف عام 1970 إلى 3.3 مليون تقريباً عام 1983 (de Haas, 2007: 10-11). كذلك، استفادت سوق العمل الإردنية من ازدهار القطاع النفطي في دول الخليج خلال السبعينيات (Fargues, 2005).

سُجِّلت نقطة تحوّل رئيسية ثانية بعد حرب الخليج عام 1991. فنتيجة هذه الحرب، فرّ 1.8 مليون عامل تقريباً من الكويت والعراق عام 1991، منهم 700 ألف من مصر وحدها، و200 ألف أردني، و150 ألف فلسطيني (Baldwin-Edwards, 2005: 5). فأدى ذلك إلى تدني فرص العمل بالنسبة إلى العمال المصريين غير المهرة، مما دفعهم إلى التوجه نحو إيطاليا التي تحوّلت إلى وجهة جديدة في التسعينيات (de Haas, 2007:15).

أخيراً، أدى الحظر على الأسلحة والحظر الجويّ اللذان فُرضاً على ليبيا في 1992-1999 إلى تحوّل ملحوظ آخر في أنماط الهجرة في دول منطقة جنوب المتوسط. فما كان من القذافي إلا أن اعتمد «سياسة الباب المفتوح» أمام المهاجرين الوافدين من أفريقيا جنوب الصحراء خلال التسعينيات (Beredeloup & Pliez, 2011: 8). نتيجة لذلك، فقدت ليبيا السيطرة على حدودها في وجه تدفق العمال المهاجرين من السودان، وتشاد، والنيجر التي شكّلت أيضاً دول عبور للمهاجرين القادمين من مناطق أبعد مسافة جنوب الصحراء (de Haas, 2007). وبحلول العام 2000، بلغ عدد العمال القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء للعمل في ليبيا 1.5 مليون (Beredeloup & Pliez, 2011: 6).

في القرن الحادي والعشرين، شهدت ليبيا أعمال شغب معادية للإفارقة. فُقتل، في خريف العام 2000 وحده، 130 مهاجراً من جنوب الصحراء، مما دفع بليبيا إلى اعتماد سياسات أكثر تقييداً لهجرة العمال الأجانب إليها، لا سيما من أفريقيا. عند ذلك، بدأ العمال الإفريقيون يغادرون ليبيا متجهين نحو دول المغرب العربي أو عابرين للمتوسط.

## منطقة شرق المتوسط

اتبعت ديناميكيات الهجرة في الأردن وفلسطين نمطاً مختلفاً عن ذلك المتبع في دول شمال أفريقيا، وهو نمط تأثر بشكل ملحوظ بإعلان دولة إسرائيل في 1948. مردّد ذلك، بشكل جزئي وفي المقام الأول، إلى عدم تمتع فلسطين بمركز سلطة الدولة الكاملة، وثانياً إلى عدم وجود حدود للدولة. نتيجة لذلك، استقبل الأردن عدداً كبيراً من الفلسطينيين الذين أصبحوا مواطنين أردنيين منذ الخمسينيات. في الوقت عينه، واجه الأردن مستويات عالية من البطالة في الخمسينيات والستينيات، كنتيجة، ربما، لموجات الهجرة تلك من فلسطين، بحسب بعض الآراء، مما أدى إلى ارتفاع هجرة الإيدي العاملة إلى دول الخليج، لا سيما الكويت. وفي الواقع، تجدر الإشارة إلى أنّ أغلبية جاليات المغتربين الأردنيين هي من أصول فلسطينية. إلى جانب ذلك، كانت العلاقة بين الأردن وجالياته معقدة غالباً، لعدة أسباب سياسية. ففي بعض الحالات، شجّع الأردن الهجرة إلى الخارج لخفض معدلات البطالة والتخلص ممن كان مستاءً من الوضع السياسي، موجّهاً طالي الهجرة إلى الهجرة نحو الدول الاستبدادية بشكل خاص، حيث تكون قدرتهم على حشد قواهم ضد الأردن محدودة (Brand, 2006). فضلاً عن ذلك، من الضروري التمييز بين الفلسطينيين الذين فروا إلى الأردن من الضفة الغربية، وأولئك الذي هاجروا من غزة إلى مصر وأوروبا وأمريكا الشمالية ودول مجلس التعاون الخليجي. فمعظم المهاجرين الذين فروا من فلسطين ابتداءً من 1945 فعلوا ذلك برفقة أسرهم. لكن هذه النزعة تراجعت في العقد الأول من الإلفية الجديدة، على حساب تزايد الهجرة الفردية.

تبع لبنان مساراً مختلفاً كلياً. فرغم الإعلان عن دولة لبنان الكبير، بشكلها الحديث، عام 1920 ونيل الاستقلال عام 1943، كان اللبنانيون قد شكّلوا جالية كبيرة من المغتربين منذ القرن التاسع عشر، أي حتى ما قبل نشوء الدولة الحديثة. ففي الواقع، بدأ سكان جبل لبنان (الذي يضمّ المناطق المحيطة ببيروت) يهاجرون بين 1840 و1860، مع تسجيل موجات هجرة إضافية لغرض متابعة الدراسات الدينية، أو نتيجة انهيار صناعة الحرير، أو لرغبة في تجنّب التجنيد الإلزامي في صفوف الجيش العثماني. بحلول الحرب العالمية الأولى، كان ثلث سكان جبل لبنان قد غادروا البلاد (Tabar, 2010: 2-3).

بين 1945 و1960، كانت هجرة الإيدي العاملة متدنية جداً بفضل نمو اقتصادي ملحوظ في البلاد في تلك الإوتة. غير أنّ هذا الأمر ما لبث أن تغيّر مع الحرب العربية الإسرائيلية في حزيران/يونيو 1967، وتزايد نشاط منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان بعد أحداث أيلول/سبتمبر الأسود عام 1970. فكما حدث في الأردن، فرّ الفلسطينيون بأعداد كبيرة إلى لبنان بعد حربي 1948 و1967. عام 2001، بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، بحسب التقديرات، 350 ألف، نصفهم يقيمون في مخيمات الأونروا (Dorai, 2003: 23). لكنّ الفلسطينيين المقيمين في لبنان تأثروا بأنماط الهجرة نفسها التي أثّرت على اللبنانيين، فهاجر 100 ألف لاجئ فلسطيني تقريباً من لبنان، إلى دول مجلس التعاون الخليجي وشمال أوروبا بين 1980 و2003 (Dorai, 2003: 23).

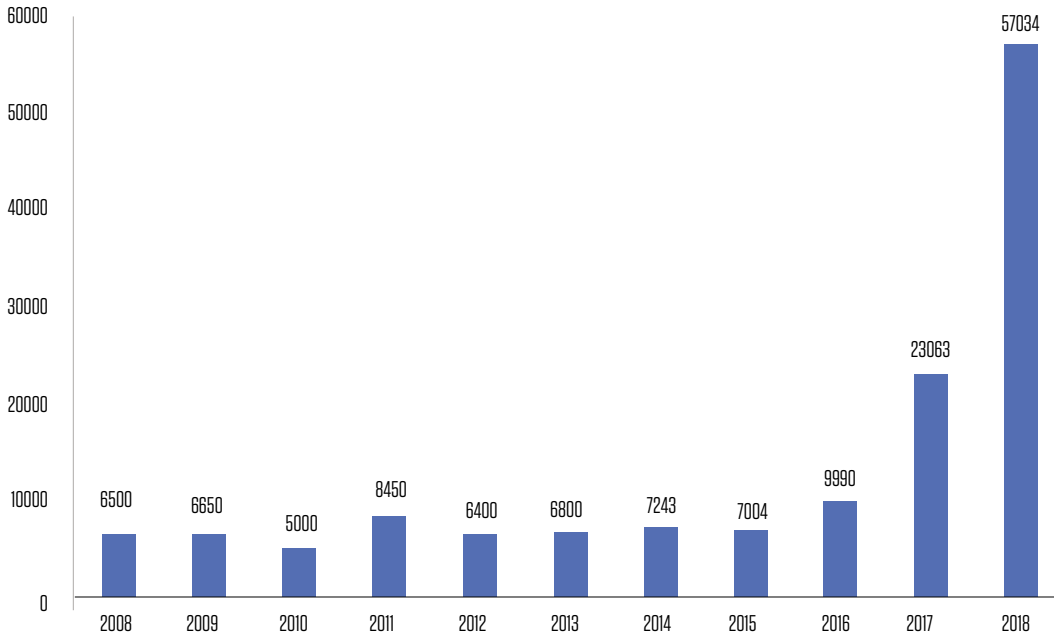
عام 1975، اندلعت الحرب الأهلية اللبنانية التي استمرّت حتى 1989، وشهدت معارك بين الفصائل الدينية المختلفة، لا سيما بين المسيحيين الموارنة والمقاتلين الفلسطينيين التابعين لمنظمة التحرير الفلسطينية الذين كانوا قد غادروا الأردن في 1970، ثمّ الفصائل الإسلامية التي تحالفت مع الفلسطينيين في وقت لاحق. نتيجة لذلك، هاجر حوالي 990 ألف لبناني خلال تلك السنوات (7: 2009: Tabar)، أي 40% تقريباً من إجمالي عدد السكان (2: 2017: De Bel Air). خلال تلك الفترة نفسها، اجتاحت إسرائيل لبنان عامي 1978 و1982، كما دارت حرب 1973 العربية الإسرائيلية التي اندلعت جزء منها في المناطق المحاذية لسوريا. كما تزايدت هجرة اللبنانيين أصحاب المهارات العالية إلى دول مجلس التعاون الخليجي في الستينيات، وبالإخص في السبعينيات (Pearlman, 197: 2013). بشكل عام، اعتبر لبنان، بدرجة كبيرة وحتى أوائل التسعينيات، بلداً مصدراً لموجات الهجرة إلى الخارج، باستثناء استضافته للاجئين الفلسطينيين. وقد استمرّت هجرة اللبنانيين إلى الخارج، كما سيظهره القسم المتعلق بالتطورات المعاصرة، لكنّ لبنان بدأ في الوقت نفسه يستقبل موجات هجرة مؤلفة من العمال أصحاب المهارات المتدنية واللاجئين بعد الإزمة السورية. اليوم، تقدّر نسبة اللبنانيين المقيمين في الخارج به 25%. فتفيد 45% تقريباً من الإسر اللبنانية أنّ واحداً من أفرادها على الأقل يقيم خارج الحدود اللبنانية (197: 2013: Pearlman).

## التطورات المعاصرة (-1990 اليوم): هجرة العبور وصدّات اللجوء

### الهجرة غير النظامية وهجرة العبور في بلدان جنوب المتوسط

لعلّ التطور المعاصر الإبرز الذي بدأ منذ منتصف التسعينيات وما زالت يترّاد بوتيرة سريعة حتى اليوم هو هجرة العبور من عبر دول جنوب وشرق المتوسط إلى أوروبا. تجدر الإشارة، خاصة في هذا السياق، إلى أنّ هجرة العبور يمكن أن تحدث على امتداد فترة طويلة من الوقت قد تفوق العقد من الزمن، وأنّ المهاجر العابر قد لا ينجح دوماً في مواصلة طريقه للوصول إلى الوجهة النهائية المنشودة. على سبيل المثال، يشير كيمبل (2017) إلى حالة المغرب الذي يأوي عشرات الآلاف من المهاجرين العابرين الذين لم ينجحوا في قطع الشوط الأخير من رحلتهم عبر البحر المتوسط، لإسباب مالية (Kimbell, 2017: 122).

بين 2010 و2019، كانت هناك ثلاثة عوامل أساسية ساهمت في تكريس هذه الظاهرة: النمو السكاني في أفريقيا وتزايد معدلات الفقر النسبية لا المطلقة (Lahlou, 2006: 111)؛ الطبيعة المتبدّلة للاقتصاد في جنوب أوروبا وتزايد الطلب على الأيدي العاملة في قطاع الزراعة والبناء؛ وأخيراً بدء العمل بتأشيرات الدخول إلى إيطاليا وإسبانيا في 1990-1991 امتثالاً لقواعد منطقة شنغن (Berriane et al, 2015: 506). نتيجة لذلك، أصبحت منطقة جنوب المتوسط مصدراً للهجرة غير النظامية إلى الخارج، ومحطة عبور أساسية للهجرة غير النظامية من منتصف التسعينيات وحتى اليوم. وقد تسارعت هذه التحوّلات بوتيرة ملحوظة بعد اندعام الاستقرار السياسي الذي تلا الربيع العربي، مما سرّع عجلة التطورات حتى باتت السيطرة عليها عملية عسيرة، نتيجة الحرب الأهلية في ليبيا.

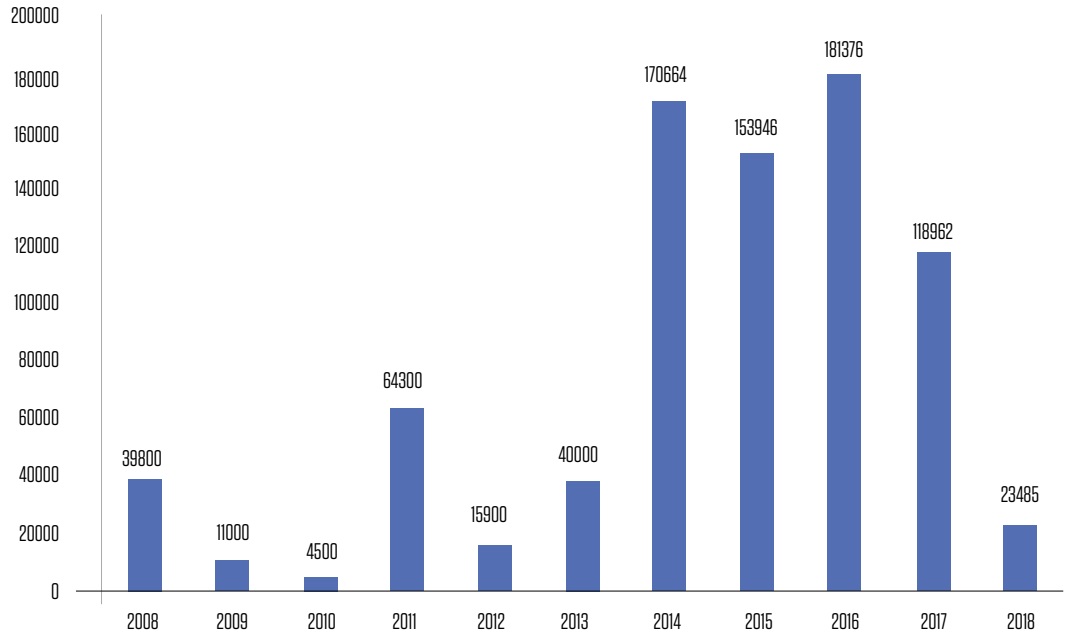


الصورة 17: عدد عمليات العبور غير النظامية عبر ممر غرب المتوسط (براً وبحراً) (2008 - 2018). المصدر: فرونتكس 2018

اليوم، يُعتبر المغرب، بفضل موقعه الاستراتيجي، من أهم البوابات المفضية إلى أوروبا بالنسبة إلى المهاجرين غير النظاميين والمهاجرين العابرين. لكن أعداد المهاجرين غير النظاميين انخفضت بشكل ملحوظ بعد 2005 عندما حاول عدد منهم عبور الإسيجة الأمنية في سبتة ومليلية، فأطلق عليهم الجنود الحدوديون الرصاص (Lahlou, 2015: 9). غير أنّ إغلاق طريقي شرق ووسط البحر المتوسط صعّد الضغوطات من جديد. فكما ذكر كيمبل (2017)، تعذّر على عدد كبير من المهاجرين العابرين قطع الشوط الأخير من رحلتهم عبر المتوسط، لإسباب مالية في الغالب، ففضّلوا البقاء في المغرب بدل العودة إلى بلد المنشأ. لهذا السبب، ومع أنّ المغرب لطالما اعتُبر بلد هجرة إلى الخارج، تحوّل المغرب في الآونة الأخيرة، وبشكل متزايد، إلى بلد يستقبل المهاجرين الوافدين. ومع أنّ الإحصاءات المتعلقة بالمهاجرين غير النظاميين المقيمين في المغرب نادرة بسبب وضعهم غير النظامي، فقد تراوحت التقديرات على مرّ السنوات بين 10 آلاف و15 ألف شخص (Chertia & Collyer, 2015: 594).

عام 2018، باتت طريق غرب المتوسط الطريق الأكثر شيوعاً للدخول إلى أوروبا بشكل غير نظامي. فكما يبدو في الصورة 17، ازداد عدد عمليات العبور غير النظامية إلى أوروبا عبر طريق غرب المتوسط من 23063 عام 2017 إلى 57034 بعد سنة واحدة فقط.

الصورة 18: عدد عمليات العبور غير النظامية عبر ممر وسط المتوسط (2008 - 2018). المصدر: فرونتكس 2018



تُظهر الصورة 18 القوى الدينامية لطريق وسط البحر المتوسط، أي من تونس وليبيا إلى إيطاليا. فقد شهدت الأرقام زيادةً حادةً بعد 2013، لكنها ما لبثت أن انخفضت بشكل ملحوظ عام 2018. واستبدلت تونس ليبيا، لتصبح البلد الأساسي الذي غادر منه المهاجرون في النصف الثاني من 2018، مع غلبة الجنسيين التونسيين والإيرتريين على عمليات العبور (فرونتكس، 2018).

## الإردن: صدمات اللجوء

تشكّلت أنماط الهجرة المعاصرة في الإردن بفعل أزمات اللجوء عوضاً عن هجرة العبور من مناطق أخرى. فبعد سنتين فقط على إعلان الملك حسين عن فك الارتباط بالصفحة الغربية، تلقى الإردن صدمة أخرى بفعل حرب الخليج الأولى، حيث عادت كمية هائلة من العمال الإردنيين، بلغت 360 ألف عائد، من الكويت، مما تسبب بزيادة سكانية قدرها 10% (Zaghal, 2005: 159). وبسبب موقف الإردن الموالي للعراق، لم تسمح الكويت لهؤلاء العمال بالعودة قط. إلى جانب ذلك، شكّل الإردن مركزاً للمهاجرين العابرين بين الكويت والعراق، فعبر ما يُقدّر بمليون مهاجر الإردنيّين خلال الحرب. أما أنماط الهجرة بالنسبة إلى الفلسطينيين، فقد بدأت تتغير خلال التسعينيات نتيجة إغلاق أسواق العمل الخليجية وتوقيع اتفاقات أوصلو التي أدت إلى نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد ساهم أوصلو في نشوء ظاهرة جديدة أيضاً هي عودة مئات الآلاف من الفلسطينيين الذين كانوا مشتتين في دول مختلفة حول العالم. ففي 1994، عاد 267355 فلسطينياً (حوالي 10% من السكان) إلى فلسطين من الإردن وحده (Hanafi, 2005: 253).

مع ذلك، حاول عدد كبير من الفلسطينيين الهجرة من جديد إلى الخارج، في العقد الأول من الإلفية الجديدة، بسبب حالة الجمود السياسي والظروف الاقتصادية السيئة جداً. وكان معظم هؤلاء الفلسطينيين من الشباب وذوي المكنة الاجتماعية والاقتصادية الرفيعة، لا سيما على صعيد المؤهلات والمهارات. وفوق ذلك، تسببت حرب العراق في 2003 بموجة كبيرة أخرى من اللاجئين. ما يُقدّر بـ 350 ألف إلى 450 ألف عراقي- الذي دخلوا إلى الإردن (Zaghal, 2005: 159). في الوقت عينه، أدت الانتفاضة الثانية التي اندلعت في فلسطين عام 2000، وانعدام الاستقرار الذي تلا ذلك إلى مغادرة 100 ألف فلسطيني مجدداً، مع عبور عدد كبير منهم نهر الإردن للوصول إلى الإردن. بالإضافة إلى ذلك، تخلف الحرب الأهلية السورية تأثيراً مشابهاً على الإردن منذ 2011. ففي 2015، تمّ تسجيل 662 ألف من اللاجئين السوريين في مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين (Achilli, 2015)، أي ما يشكّل 9% من سكان المملكة.

## لبنان: هجرة الأيدي العاملة إلى الخارج وأزمة اللاجئين

تحول لبنان، بفعل التطورات الحديثة التي انطلقت في التسعينيات، إلى بلد متلق للمهاجرين الوافدين، على نحو يشبه التجربة المغربية وإن لإسباب مختلفة. فساهمت عمليتان متوازيتان أساسيتان في هذا التغير النوعي. كانت الأولى قرابةً نهاية الحرب الأهلية في 1989، وترافقت مع الطلب على وظائف يدوية محددة في سوق العمل. أما الثانية، فتمثلت بالهجرة الجماعية لمئات الآلاف من اللاجئين من العراق في التسعينيات، والسوريين في الآونة الأخيرة بعد الربيع العربي. فتوجّهت أعداد كبيرة منهم إلى لبنان.



بعد أن وضعت الحرب الأهلية أوزارها رسمياً عام 1989 بموجب اتفاق الطائف، امتنع العديد من اللبنانيين الذين كانوا قد غادروا البلاد عن العودة. فنتج عن ذلك شغور عدد كبير من الوظائف ذات المهارات المتدنية، كما في قطاعات التدبير المتزلي والبناء والنظافة. لذا، بدأت أعداد كبيرة من العمال من آسيا وأفريقيا تهاجر إلى لبنان. عام 2008، قُدِّر عدد العاملات المتزليات في لبنان بمئتي ألف تقريباً، لا سيما من سريلنكا، والفلبين، وأثيوبيا، يعملن في المنازل لدى الأسر اللبنانية.<sup>4</sup> وقد بلغ العدد الإجمالي للعمال الأجانب في لبنان 600 ألف عام 2006، منهم 400 ألف من السوريين، ومئة ألف من السريلنكيين، و20 ألف من المصريين، فضلاً عن آخرين من الفلبين وأثيوبيا (1: Dorai and Clochard, 2006).

بالإضافة إلى ذلك، تلقى لبنان أيضاً أعداداً متزايدةً من اللاجئين بدءاً من التسعينيات. فبعد حرب الخليج الأولى، شكّل العراقيون ثاني أكبر مجموعة من اللاجئين في لبنان، بعد الفلسطينيين. وفي الآونة الأخيرة، أدت الحرب الأهلية السورية إلى موجة جديدة من اللاجئين الذين التمسوا اللجوء في لبنان. فوفقاً لمنظمة «هيومن رايتس ووتش»، بلغ عدد اللاجئين السوريين المقيمين في لبنان عام 2018 مليون ونصف تقريباً، منهم 26% فقط مسجلين لدى مفوضية شؤون اللاجئين. من هذا المنطلق، يُعتبر 74% من اللاجئين السوريين في لبنان مهاجرين غير قانونيين.<sup>5</sup> استناداً إلى العدد الرسمي للاجئين السوريين في لبنان، يشكل السوريون 25% من السكان اللبنانيين.

---

<https://www.hrw.org/news/2008/04/29/lebanon-protect-domestic-workers-abuse-exploitation>

4

<https://www.hrw.org/world-report/2019/country-chapters/lebanon>

5

# ما هي السياسة المتبعة في بلدان الجنوب الشريكة وسياساتها العامة تجاه الهجرة؟ ما دور المواقف العامة في هذه التغييرات؟

يقدم هذا القسم لمحةً عامةً وتوضيحيةً عن سياسات الهجرة الوافدة والهجرة إلى الخارج في الدول الإربع الأساسية التي شملتها دراسات الحالة، أي: المغرب، تونس، الأردن ولبنان.

## المغرب

### الهجرة الوافدة

بما أنّ الهجرة الوافدة إلى المغرب لم تكن ظاهرةً ملحوظةً حتى أواخر التسعينيات، فقد كانت السياسات الحكومية التي تنظم هذا الجانب قليلة، باستثناء بعض الإجراءات الأمنية المجزأة. على سبيل المثال، أعلن الملك الحسن الثاني عن دعمه لإسبانيا في محاولاتها لمكافحة الهجرة غير النظامية. فسعى بشكل حثيث إلى تغيير قيادة الشرطة في مدينة طنجة الساحلية بهدف إبعاد الأفريقيين القادمين من جنوب الصحراء (Kimbell, 2017: 122). لكنّ الحكومة لم تبدأ فعلاً بتطبيق سياسات واضحة تجاه الهجرة الوافدة حتى كانت تفجيرات الدار البيضاء في أيار/مايو 2003. فكانت أولى الخطوات وأهمها القانون رقم 02-03 الذي اعتبر الهجرة الوافدة غير النظامية جريمة يُعاقب عليها للمرة الأولى، فشكّل هذا الأمر بحدّ ذاته تحوّلاً أكثر تقييداً بكثير. يمنح القانون المهاجرين غير النظاميين حقّ الحصول على مترجم، ومحام، والاتصال بالسفارة الوطنية، كما تمنح المادة 26 السيدات الحوامل معاملة خاصة، كإعفائهنّ من الطرد. لكنّ بعض المنظمات غير الحكومية شككت في مدى إنفاذ هذه الحقوق على الأرض فعلاً (Baldwin-Edwards, 2006; Kimbell, 2017: 124).

فضلاً عن ذلك، أنشأ المغرب في تشرين الثاني/نوفمبر 2003 مديرية الهجرة ومراقبة الحدود التي تولّت مكافحة شبكات تهريب المهاجرين. وفي 2004، نظم المغرب وإسبانيا دوريات مشتركة في مضيق جبل طارق والمحيط الأطلسي بين المغرب وجزر الكناري (Lahlou, 2006: 121). أدّت هذه الإجراءات إلى تراجع في نسبة الهجرة الوافدة غير النظامية عبر المغرب من 36344 شخص عام 2003 إلى 16560 عام 2006 (Fargues & Fandrich, 2012). جدير بالذكر أنّ سياسة الهجرة الوافدة التي اعتمدها المغرب ارتكزت، جزئياً على الأقل، على اعتبارات أمنية وجيوسياسية، بالتعاون مع دول أوروبية. وقد اعتبرت بنظر الحكومة المغربية، طريقة لتوطيد التعاون الاقتصادي.

شهد العام 2013 تغييراً جذرياً في سياسة الهجرة الوافدة المغربية. فأقرّ الملك محمد السادس، في أحد خطابه، بتعرض المهاجرين لانتهاكات حقوق الإنسان، وذلك بناءً على تقارير صادرة عن منظمات غير حكومية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.<sup>7</sup> نتيجة لذلك، تمّ الإعلان عن سياسة هجرة جديدة، موجهة بشكل خاص نحو المهاجرين غير النظاميين، تضمّنت ثلاثة أركان أساسية: (1) إجراء استثنائي لتسوية أوضاع المهاجرين غير النظاميين؛ (2) تمديد صلاحية مفوضية شؤون اللاجئين في منحها اللجوء

6 للاطلاع على القانون كاملاً، راجع: <http://adala.justice.gov.ma/production/legislation/ar/penal/immigrationar.htm>

7 صبري الحو (2016)، «المغرب والهجرة القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء»، مركز الجزيرة للدراسات. <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/12/161221075959991.html>

لإعداد كبيرة من اللاجئين في المغرب؛ (3) دمج ملتزمي اللجوء بشكل أفضل (7: Lahlou, 2018). بعد ذلك، أطلقت الحكومة المغربية حملتين استثنائيتين لتسريع وضع المهاجرين الأجانب غير النظاميين. الأولى أطلقت في الفصل الأخير من العام 2014، وبموجبها تمت الموافقة على تسوية أوضاع 17916 طلباً. بين 2016 و2017، وقد أطلقت حملة استثنائية ثانية تمت بموجبها الموافقة على 24 ألف طلب إضافي (7: Lahlou, 2018).

## ما كان دور المواقف العامة إزاء الهجرة في تعديل هذه السياسات؟

تشير بعض الأدلة إلى أن الرأي العام كان ضد تدفقات الهجرة الوافدة، في الوقت الذي طبقت فيه تعديلات السياسات الأكثر تقييداً. فيجادل بريان ودو هاس وناتر (Berriane, de Haas, and Natter, 2015) أن الرأي العام أظهر سلوكيات ومواقف عنصرية وملتزمة بكراهية الأجانب. كما أظهر شيرتيا وكولير (Chertia and Collyer, 2015)، في عدد من المقابلات مع مهاجرين غير نظاميين في المغرب، أن تجربة أكثرية المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء كانت سلبية على صعيد التعامل مع المغاربة. «وفي حالات معينة»، جادل أحد الشركاء المغاربة أن «الصورة الأساسية التي يملكها المغربي العادي عن الإفارقة من جنوب الصحراء تقتزن بالقدارة، والإيدز، والدعارة، والسرقعة» (Chertia & Collyer, 2015: 597). تعتبر أسباب هذا القدر من كراهية الأجانب معقدة، وهي بالكاد تقتصر على المغرب. لكن كيمبل (Kimbell, 2017) ذكر أن بعض الأسباب المحتملة تشمل الوظائف والهجوم الذي تشتهه وسائل الإعلام (بما في ذلك حول «اجتياح الجراد الأسود») وتزايد المجتمعات المسيحية من أفريقيا جنوب الصحراء (Berriane et al, 2015: 515).

أما أسباب التغييرات الجذرية التي حدثت عام 2013، فقد حيرت المراقبين في تلك الآونة، رغم ارتباطها على الأرجح بالتحرك السياسي ما بعد الربيع العربي. وقد شملت هذه التغييرات صياغة دستور جديد بهدف إرضاء المطالبين بالتغيير وضمان احترام أكبر لحقوق الإنسان. في هذا المنظور، من الأرجح أن تكون هذه التعديلات رداً على المواقف العامة تجاه مبدأ الدستورية ودور الدولة بشكل عام، من دون أن تكون بالضرورة متعلقة بالمهاجرين الوافدين. وكاحتمال آخر، يقترح شيرتيا وكولير (Chertia and Collyer, 2015) أن عوامل جيوسياسية، لا داخلية، كانت السبب في هذا التغيير، حيث حرص المغرب على إعادة توجيه البلاد نحو أفريقيا، وبالتالي فقد كانت خطوة هدفها خطب ود حكومات أفريقيا جنوب الصحراء.

## الهجرة إلى الخارج

بعد الاستقلال بفترة وجيزة، أنشأ المغرب مكتباً معنياً بشؤون الهجرة إلى الخارج وتابعا لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بهدف تنظيم وتشجيع توظيف العمالة، نتيجة تزايد مستويات البطالة في البلاد. كما وقع المغرب أولى اتفاقات العمل بعد الاستقلال مع فرنسا وألمانيا عام 1963. في وقت لاحق، أنشأت فرنسا المكتب الوطني الفرنسي للهجرة الوافدة في الدار البيضاء بهدف توظيف مغاربة للعمل في مصانع فرنسية. في الواقع، تظهر وثائق الدولة المغربية في تلك الآونة أن معدلات البطالة كانت مصدر القلق الرئيسي بالنسبة إلى الدولة (Brand, 2006: 59-62).

يمكن تقسيم سياسات الهجرة المغربية التي تستهدف المواطنين المغاربة ممن سبق وهاجر إلى قسمين: السياسات الاقتصادية التي تسهل إرسال الحوالات والاستثمار، والسياسات الاجتماعية الاقتصادية. في ما يتعلق بهذه الأخيرة، نصت إحدى السياسات الأساسية على إنشاء الوداديات. تعتبر طريقة عمل الوداديات وأدوارها الاجتماعية والسياسية متشابهة جداً في حالي المغرب وتونس. بشكل عام، أنشئت الوداديات كجمعيات اجتماعية تنظم أنشطة اجتماعية، مثل تعليم اللغة، وتنظيم الاحتفالات الدينية والمناسبات الوطنية، وتقديم المعلومات الصادرة عن الدولة إلى المغتربين، وأنواع أخرى من الأنشطة الساعية إلى إبقاء جاليات المغتربين على تواصل مع الدولة. فضلاً عن ذلك، أنشأ الملك حسن الثاني مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج بهدف تعزيز التواصل مع الوطن الأم (de Haas, 2007).

طراً تغيير نوعي نهائي على السياسة المغربية للهجرة إلى الخارج عام 2011. فبعد تظاهرات واسعة النطاق في 20 شباط/فبراير 2011، تمت صياغة دستور جديد، منح المغاربة في الخارج حق التصويت في الانتخابات للمرة الأولى. لكن عدداً من «العقبات

التنظيمية» عطل إمكانية اقتراح هؤلاء المغتربين<sup>8</sup>. بالإضافة إلى ذلك، نصّ الدستور على إنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي ترأسه إدريس الزمي وهو ناشط في مجال حقوق الإنسان، كان رئيساً لمجلس المغتربين في فرنسا<sup>9</sup>. انطلاقاً من ذلك كله، تغيرت سياسات الحكومة المغربية المتعلقة بالهجرة إلى الخارج من اعتبار المغتربين طبقة من العمال الفقراء والعاقلين عن العمل (وأغلبهم من البربر) إلى تقدير دورهم في التنمية الوطنية، وأخيراً إلى معاملتهم كمواطنين كامل الأهلية.

من أحد أسباب هذا التغيير التدريجي، وفقاً لصحراوي (Sahraoui, 2018)، هو أنّ الدولة الفرنسية لم تمنح الإجاب حرية تشكيل منظمات إلا في العام 1981. أما قبل ذلك، فكان المهاجرون الإجاب بحاجة إلى إذن خاص (Sahraoui, 2018: 533). في هذا الإطار، يجادل لacroix (2013) أنّ الطبيعة المتغيرة للمنظمات غير الحكومية المغربية في فرنسا أثرت على سياسة المغرب المتعلقة بالهجرة إلى الخارج. ففي حين ركزت معظم المنظمات غير الحكومية المنشأة حديثاً، حتى العقد الأول من الألفية الجديدة، على الحقوق المدنية والاجتماعية الثقافية في فرنسا، تحولت معظم المنظمات الجديدة منذ العام 2003 إلى التركيز على الرابطة الإهلية والجمعيات التنموية في المغرب. وقد ازداد هذا الاتجاه وضوحاً على مرّ السنوات الأولى من الألفية الجديدة. فبحلول العام 2010، كانت 65% من المنظمات غير الحكومية المنشأة حديثاً تعنى بقضايا التنمية في المغرب بالمقارنة مع 30% فقط في نهاية التسعينيات (Sahraoui, 2018). فترافق العدد المتزايد والطبيعة المتغيرة لمشاركة المغتربين المغاربة في المجتمع المدني والعمل الناشط مع تغييرات أساسية طالت سياسات الهجرة التي اعتمدها الدولة المغربية تجاه جالياتها في الخارج، وكذلك تجاه التنمية. من أحد الأدلة على هذا الرابط هو الدور الذي تؤديه منظمة «الهجرة والتنمية»، وهي منظمة غير حكومية أنشأها مهاجرون، ساعدت في تأمين البنى التحتية اللازمة وإمدادات المياه إلى عدد من القرى في الريف، لا سيما في جهة سوس- ماسة- درعة، كما أدت إلى تغيير سياسات التنمية الحكومية تجاه هذه الجهات (Sahraoui, 2018: 533).

## تونس

### الهجرة الوافدة

تعتبر السياسة التي تعتمدها تونس تجاه المهاجرين غير النظاميين أقل وضوحاً من سياسة المغرب. كان القانون الأساسي المنظم للهجرة غير النظامية إلى تونس هو القانون رقم 6/2004 الذي هدف إلى تنظيم جوازات السفر ووثائق السفر. لكن القانون تضمن أيضاً فصلاً لتنظيم الهجرة غير النظامية وتجريمها، معتبراً إيها جريمة خطيرة. فيعاقب القانون المهريين الذين يساعدون المهاجرين على الدخول إلى تونس بشكل غير قانوني بالسجن لثلاث سنوات وبخطية قدرها ثمانية آلاف دينار (الفصل 38). كما يُعاقب بالسجن لمدة أربع أعوام وبخطية قدرها عشرة آلاف دينار كل من تولى إيواء المهاجرين غير النظاميين (الفصل 39). ويمكن أن تصل العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون جرّاء مساعدة المهاجرين غير النظاميين إلى السجن إلى 15 سنة<sup>10</sup>.

لقي هذا القانون انتقاداً من قبل المجتمع المدني التونسي ما بعد الثورة لأنه جعل من تونس «حارساً على الحدود الجنوبية للاتحاد الأوروبي» (Sabhani, 2016: 27). في وقت كتابة هذه السطور، كانت منظمات المجتمع المدني التونسية تعمل على إقرار قانون جديد لتنظيم اللجوء والهجرة غير النظامية، لكنه ما زال عالقاً في البرلمان منذ 2016.<sup>11</sup> إلى جانب ذلك، لا تطبق تونس نظام لجوء رسمي، لكنها تجيز لمفوضية شؤون اللاجئين العمل في هذا المجال.

بعد اندلاع الحرب الأهلية في ليبيا، لم يكن لدى الدولة التونسية خيار إلا اعتماد سياسة الباب المفتوح أمام تدفق اللاجئين الهائل. وقد ساعدتها في هذه الجهود المنظمات غير الحكومية والجيش التونسي (Fargues & Fandrich, 2012: 10). لكنّ هؤلاء اللاجئين لم يتمتعوا بأي وضع قانوني في ظل غياب القوانين المنظمة للجوء، وبالتالي فقد بقي بعضهم في البلاد بموجب تأشيرات سياحية. في هذا الإطار، يشير بريان ودو هاس وناتر (Berriane, de Haas, and Natter, 2016) إلى انتشار مواقف متناقضة بين التونسيين تجاه اللاجئين الهاربين من الحرب الليبية. فبشكل عام، رحّب التونسيون بالإسّر الليبية ونادوا الليبيين «بالإشقاء». وقد استثمر الكثير من الليبيين في سوق العقارات، ومثلت أموالهم مصدراً مهماً للاستثمار، في وقت كان فيه الاقتصاد التونسي ما زال يعاني ما بعد الثورة. من المعتقد أن يكون هذا الأمر قد ساهم في الإطار «الإيجابي» الذي نظر من خلاله التونسيون إلى هجرة الإسّر الليبية. لكنّ التونسيين كانوا، في الوقت عينه، غالباً ما ينظرون بشكل سلبي إلى هجرة العمّال الإفارقة. وقد طرحت عدة منظمات غير

8 «مغاربة من ألمانيا: حرماتنا من الانتخابات انتقاص من مواطنتنا»

9 <https://www.dw.com/ar/mغاربة-من-ألمانيا-حرماتنا-من-الانتخابات-انتقاص-من-مواطنتنا/a-35968040>

10 «إنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب» <https://www.maghress.com/ksarsouk/4002>

11 للاطلاع على نصّ القانون كاملاً، راجع: <https://legislation-securite.tn/ar/node/45000>

12 UNHCR Tunisia Factsheet - March 2018 " <https://reliefweb.int/report/tunisia/unhcr-tunisia-factsheet-march-2018> "

حكومية مشكلة الإجحاف والتحرير والعنصرية التي واجهها المهاجرون من جنوب الصحراء في تونس. فضلاً عن ذلك، تواجه تونس أيضاً مشكلة تتعلق بالهجرة غير النظامية من أفريقيا جنوب الصحراء. فنتيجة لاتفاقات حرية الدخول التي وقعتها تونس مع عدد من الدول الإفريقية، كان الكثير من المواطنين الإفارقة يدخلون إلى تونس بهدف الزيارة أو الدراسة في الجامعات التونسية، ثم يمكثون لفترة تتجاوز المدة المنصوص عليها في تأشيراتهم، ويتحولون بالتالي إلى مهاجرين غير نظاميين.

## ما هو الدور الذي لعبته المواقف العامة تجاه الهجرة في هذه التعديلات على السياسات؟

مرة جديدة، قد تكون المقاربة الداخلية، عوضاً عن الجيوسياسية، الأفضل لشرح عدم تطبيق سياسة واضحة للهجرة الوافدة في تونس. فقد رحّب التونسيون، في رأيي، يحتل الجدول، بالإسرى اللببية لكنهم لم يرحّبوا بالعمال القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء. وبالتالي، يمكن الاعتبار أن غياب سياسة واضحة هو نتيجة لهذه المواقف المتناقضة بين الجمهور التونسي. ففي حين اعتبر الليبيون قريين ثقافياً من التونسيين ومستحقين للجوء بصفتهم مستثمرين اقتصاديين، من المرجح أن تكون النظرة إلى الإفريقيين القادمين من جنوب الصحراء متناقضة (للاطلاع على مناقشة بشأن العوامل المختلفة التي واجهت حكومة ما بعد الثورة على صعيد سياسة الهجرة، راجع: Lexi, 2018; also Natther, 2018).

## الهجرة إلى الخارج

تاريخياً، تمثل الهدف من السياسات التونسية للهجرة إلى الخارج بتحفيز هجرة الإيدي العاملة إلى الخارج، وذلك بطريقة أكثر تنظيماً من سياسات المغرب عادة. لكن تشجيع هجرة الإيدي العاملة في ظل نظام بورقراطية اعتبر حلاً مؤقتاً وليس دائماً، مع إعطاء الأولوية لتوفير فرص عمل في أرض الوطن.

شجعت الدولة التونسية على هجرة الإيدي العاملة إلى الخارج وبدأت بضبطها مسبقاً بطريقة أكثر تنظيماً من الدولة المغربية (Brand, 2006: 94-96). بخلاف المغرب، ركزت أولى السياسات التي سنتها الدولة التونسية على التوظيف أكثر من تركيزها على التحويلات المالية. فبعد انقلاب 1987، ساهم تشكيل «الجاليات التونسية في الخارج» (CTE) في توسيع نطاق هذه المقاربة لتطوير تونس، لا سيما عبر تشجيع المهاجرين في الخارج على الاستثمار. وبشكل خاص، تم تنفيذ سياسات اقتصادية معينة لتشجيع استثمارات الجاليات التونسية في الخارج، كاعتماد معدلات فائدة تفضيلية، على نحو يتيح للتونسيين في الخارج فتح حسابات مصرفية بعملات أجنبية، والاستفادة من امتيازات جمركية على المواد والمعدات المستوردة التي سيستخدمونها في المجالات الاستثمارية والصناعية، مما قد يؤدي إلى توفير 40 ألف وظيفة بحسب أحد التقديرات (Brand, 2006: 106). فضلاً عن ذلك، أنشأت الدولة التونسية وداديات في الخارج بين 1956 و1960 كإحدى الطرق للتواصل مع جاليات المغتربين، كما في حالة المغرب.

لكن تعامل الدولة مع جاليات مغتربها تغير بشكل جذري بعد الثورة. فأصبح التونسيون في الخارج يُعتبرون مواطنين كاملين الإهلية يتمتعون بحقوق سياسية، منها المشاركة في السياسة. وقد دافعت الأحزاب السياسية والرأي العام التونسي بعد الثورة عن حق التونسيين في الخارج بالتصويت في الانتخابات، لا بل إن الأحزاب السياسية أدرجت الجاليات التونسية في الخارج ضمن برامجها. نتيجة لذلك، مُنح التونسيون في الخارج حق التصويت للمرة الأولى في التاريخ التونسي. فضلاً عن ذلك، تم تخصيص 18 مقعداً من أصل المقاعد الـ 217 في المجلس التشريعي للمغتربين، في ست دوائر في الخارج (Boubakri, 2013: 13-14). بالإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة الجديدة كتابة الدولة للهجرة والتونسيين بالخارج.

بلغ هذا التغيير النوعي بعد الثورة أوجه عندما نظمت عدة منظمات مجتمع مدني وناشطين حزيين احتجاجات دعماً للتونسيين المحتجزين في إيطاليا. جدير بالذكر أن الهجرة غير النظامية من تونس إلى إيطاليا كانت قد بلغت ذروتها في الإ شهر الثلاثة التي تلت الثورة، كما هو مبين أعلاه. نتيجة لذلك، زار رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلسكوني تونس بهدف التوصل إلى اتفاق حول الحد من الهجرة غير النظامية إلى بلاده. في هذا الوقت، نددت الاحتجاجات بزيارة رئيس الوزراء الإيطالي، مطالبة بمعاملة المهاجرين التونسيين في مراكز الاحتجاز بشكل أفضل. فتوصلت الحكومة التونسية إلى اتفاق مع الحكومة الإيطالية في 11 نيسان/أبريل 2011 خلال هذه الزيارة، وبموجبه يحصل جميع التونسيين في مراكز الاحتجاز، ممن وصلوا إلى إيطاليا قبل ذلك التاريخ، على رخصة إقامة، في حين يعود من وصل لاحقاً إلى تونس (Boubakri, 2013).

## الهجرة الوافدة

قبل 2003، كان الإردن يعتمد سياسة الباب المفتوح تجاه العمال المهاجرين القادمين من البلدان العربية، لا سيما مصر، وكذلك تجاه اللاجئين القادمين من الضفة الغربية بعد 1948 و1967، والعراق والكويت بعد 1991، وسوريا بين 2011 و2014. وقد منح الإردن الجنسية إلى 200 ألف فلسطيني كانوا يعيشون في الضفة الغربية في الخمسينيات بعد ضمها إليه. ومع أن الإردن بدأ بتطبيق سياسة أكثر صرامة تجاه اللاجئين الهاربين من حرب العراق عام 2003، فقد منح الهاربين من الحرب بدل إقامة لثلاثين يوماً في بادئ الأمر، وتعامل معهم بمرونة. لكن هذا الوضع ما لبث أن تغير عام 2005 عندما اتهم ثلاثة عراقيين بارتكاب ثلاث هجمات إرهابية على فنادق في الإردن أودت بحياة 60 شخصاً. نتيجة لذلك، اعتمد الإردن سياسة هجرة أكثر صرامة بحق العراقيين. كما حُرِم آلاف العراقيين من الدخول إلى الحدود الإردنية، ورحل الإلاف ممن تجاوزوا الإقامة المخولة لهم لثلاثين يوماً، لا بل لم يُسمح لهم بالعودة إلى الإردن خلال خمس سنوات.<sup>12</sup>

تكرّر النمط نفسه مع اللاجئين السوريين بعد 2011. فبحلول 2015، كان 662 ألف لاجئٍ سوري مسجلاً لدى مفوضية شؤون اللاجئين، أي ما شكّل 9% من سكان الإردن عشية الثورة السورية. وقد شكّل السوريون حملاً مالياً ثقيلاً على الإردن، قدر بـ4.2 مليار دولار عام 2016 (Achilli, 2015: 2). أضيفت إلى هذه التكاليف إقفال إحدى أهم الطرق التجارية بالنسبة إلى الإردن، عبر سوريا، والمنافسة التي لقيها الإردنيون في سوق العمل من قبل السوريين. بالإضافة إلى ذلك، أثر اللاجئون على سوق العقارات، مع ارتفاع الإيجارات بمعدل الضعفين والثلاثة أضعاف في بعض المناطق. في هذا الإطار، أفادت بعض التقارير أن بعض الإردنيين الذين كانوا قد رحبوا باللاجئين السوريين في بادئ الأمر ما لبثوا أن تحولوا إلى العدائية، نتيجة هذه العوامل السلبية المتصورة التي أثرت على حياتهم الاقتصادية الشاقة منذ البداية. لكن مع أن السياسة الإردنية تجاه اللاجئين السوريين كان تشاؤمية جداً، فقد بدأ الوضع يتغير منذ العام 2014 (Achilli, 2015: 5).

## ما هو الدور الذي لعبته المواقف العامة تجاه الهجرة في هذه التعديلات على السياسات؟

كما أشير إليه سابقاً، بات اللاجئون السوريون بين 2013 و2016 يشكّلون إحدى أبرز القضايا السياسية بالنسبة إلى الإردنيين، كما كانت الحال في لبنان، مما أوجد حالة من الخلاف المكبّل مع الحكومة التي ردت بإجراءات أكثر تقييداً عام 2014، كما تمت مناقشته أعلاه. فضلاً عن ذلك، عنى موقع الإردن الجغرافي، بالمقارنة مع الانعزال النسبي لتونس، وخاصة المغرب، أن الدولة قد اضطرت، مراراً وتكراراً، للتعامل مع أزمات الهجرة الكبرى التي اندلعت في البلدان المجاورة.

لكن سياسات الهجرة الأخرى التي اعتمدها الإردن كانت أكثر شبيهاً بكثير بسياسات دول المغرب العربي، لا سيما من حيث تركيزها على الحوالات المالية والبطالة. ففي الفترة الممتدة بين الثمانينيات وبداية العقد الأول من الإلفية الجديدة، كانت حصة الحوالات من إجمالي الناتج المحلي قد ازدادت بشكل تدريجي حتى تجاوزت 20% (Zaghal, 2005: 156). فضلاً عن ذلك، شجعت مستويات البطالة العالية، ومردها جزئياً إلى الهجرة الفلسطينية في 1948 و1967، العمال على الهجرة إلى الخارج، لا سيما إلى دول الخليج التي استقبلت 75% من العمال الإردنيين المتواجدين في الخارج. وقد أدت هجرة الإردنيين هذه، بدورها، إلى هجرة للإجانب نحو الإردن، خاصة المصريين منهم (Zaghal, 2005: 157).

يشعر الإردنيون بشكل عام أن الحل لمشكلة انتشار مئات الإلاف من العمال الأجانب في خضمّ ارتفاع مستويات البطالة (الذي قدر به 15% عام 2018 وفقاً للبنك الدولي) هو تطبيق سياسات أكثر صرامة في ما يتعلق بهجرة العمالة الوافدة. فغالباً ما ترفض الجمعيات المهنية توظيف عمالة أجنبية في المهن التي تعاني من معدلات بطالة مرتفعة. نتيجة لذلك، أصدرت وزارة العمل قائمة بست عشرة مهنة تكون محصورة بالإردنيين، في محاولة منها للاستجابة لضغوطات الجمعيات المهنية (Zaghal, 2005: 160).

نسجاً على المنوال نفسه وعلى مستوى أعم، بلغ عدد العمال غير النظاميين الذين كان يتمّ ترحيلهم يومياً عام 2018، بحسب بعض التقديرات، -100 80 عامل<sup>13</sup>

## الهجرة إلى الخارج

بالمقارنة مع المغرب وتونس، لم يعتمد الأردن سياسةً، بالمعنى الدقيق للكلمة، لتنظيم الهجرة إلى الخارج (Brand, 2006). فيشير علوان (Olwan, 2005) إلى أنّ سياسات الهجرة الحكومية في الأردن كانت عبارةً عن قوانينٍ وصكوكٍ تشريعيةٍ مشتتةٍ لتنظيم شؤون الجنسية الأردنية، وعمليات الدخول والمغادرة، واللجوء، وشؤون العمال المتزليين المهاجرين.

لكن في 1975، أنشأ الأردن وزارةً للعمل ومديريةً للمغتربين، كما أرسله ملحقه إلى سفارته وقنصلياته في الخارج بهدف تنظيم هجرة أيدي العاملة الأردنية. لكنه لم ينسئ مكاتب توظيف بشكل واضح كما كانت الحال في المغرب وتونس. وفي هذا المنظور، كانت أساليب التوظيف غير الرسمية والتقليدية، أي من خلال معارف أفراد الأسرة الذين كانوا قد غادروا قبلاً، أكثر أهمية من السياسات الحكومية المعتمدة في هذا المجال.

في الواقع، لم يعتمد الأردن سياسات اقتصادية متعلقة بالإردنيين في الخارج إلا في وقت لاحق، مع بدء تبّيه الدولة إلى الإهمية الاقتصادية للحوالات المالية. ففي 1972 و1973، تمّ سنّ قانون تشجيع الاستثمار رقم 53/1972 وإنشاء صندوق مكتب البريد لتشجيع الأردنيين في الخارج على إرسال الحوالات إلى الوطن، وتحويلها إلى استثمارات مفيدة. لكن سياسة الاستثمار الأردنية تغيرت بشكل ملحوظ مع إنشاء برنامج التكييف الهيكلي في التسعينيات، وبموجبه توقفت الامتيازات الخاصة التي كانت ممنوحة للمستثمرين الأردنيين، وأصبح كل المستثمرين يُعاملون على قدم المساواة. كما بدأت الدولة بعقد سلسلة من المؤتمرات عام 1998 التي توجّهت من خلالها إلى رجال الأعمال المغتربين (Brand, 2006: 185-193).

بالإضافة إلى ذلك، كانت سياسات الهجرة الثقافية الأردنية أقل تطوراً من تلك المعتمدة في المغرب وتونس. فلم يشكّل الأردن أيّ رابطات في الخارج (Brand, 2006: 195-99). ومردّد ذلك بشكل أساسي إلى أنّ أكثرية المغتربين الأردنيين كانوا يقيمون في دول الخليج التي لم تكن تسمح للإجانب بالانخراط في أي أنشطة تنظيمية على أراضيها. ولعل أكثر المحاولات جديّة للتواصل مع الجاليات الأردنية كانت مؤتمرات المغتربين التي بدأت تعقد منذ العام 1985 فصاعداً للإصغاء إلى المشاكل التي تواجهها الجاليات الأردنية وحلها.

## لبنان

### الهجرة الوافدة

لا يعتبر لبنان نفسه وجهةً لاستيطان اللاجئين، بل دولة «عبور»، وإن بطريقة مختلفة عن بلدان جنوب المتوسط. فقد أعلن لبنان أنّ بمقدوره استضافة اللاجئين لكن لفترة وجيزة فقط قبل إحالتهم إلى دولة أخرى. تركزت هذه السياسة على سوابق متنوّعة. فأولاً، لم يوقع لبنان على الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين في جنيف، وبالتالي فهو لا يعترف باللاجئين (باستثناء الفلسطينيين كما ستم مناقشته لاحقاً). ثانياً، لا ينص الدستور اللبناني على منح حق اللجوء (Tabar, 2010: 11). وثالثاً، اللاجئون الوحيدون المعترف بهم في لبنان هم الفلسطينيون، في حين يُعتبر كل اللاجئين الآخرين مهاجرين غير نظاميين بحكم القانون. يتمتع الفلسطينيون بوضع خاص في لبنان، ويحق الدخول والخروج كما يشاؤون. أما القانون الذي ينظم أوضاع اللاجئين الآخرين فهو قانون تنظيم الدخول إلى لبنان والخروج منه لعام 1962 الذي تنصّ المادة 32 منه على معاقبة كل أجنبي بالحس من شهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 2500 إلى 12500 ليرة (مع الإشارة إلى أنّ هذا المبلغ قد ازداد بشكل ملحوظ بموجب نسخة أخرى مكرّرة من القانون عام 2000).<sup>14</sup> من هذا المنطلق، لا يعترف لبنان بالفئات العامة مثل ملتسمي اللجوء، واللاجئين، والمهاجرين غير النظاميين، والمهاجرين لدوافع اقتصادية، بل يندرجون جميعاً ضمن إطار المهاجرين غير النظاميين (1-2)؛ Dorai and Clochard, 2006). للمزيد من المعلومات عن اللاجئين العراقيين في لبنان، راجع: (Tabar, 2010: 10).

13 زيد الديبسة (2010)، «الأردن يحفز العمالة الوافدة على مغادرة أرضه». العربي الجديد.

14 يمكن الاطلاع على قانون الدخول إلى لبنان والخروج منه الصادر عام 1962، كاملاً، على الرابط التالي: <http://ahdath.justice.gov.lb/law-nearby-Foreigners.htm>

من الجوانب الأخرى التي تطغى على السياسة اللبنانية المعتمدة تجاه المهاجرين الوافدين، الاتفاقات الثنائية المبرمة مع المنظمات الحكومية الدولية. فوقع لبنان مذكرة تفاهم مع مفوضية شؤون اللاجئين في أيلول/سبتمبر 2003، وبموجبها يجزى للمفوضية إصدار رخص إقامة مؤقتة لملتسمي اللجوء لفترة ثلاثة أشهر، مع إمكانية تجديدها لسنة أو تسعة أشهر إضافية رهناً باعتراف الحكومة اللبنانية. وتشير مذكرة التفاهم، بشكل صريح، إلى دور لبنان كمنطقة «عبور» مؤقتة قبل أن يتمّ توطين اللاجئين في بلدان أخرى: «[...] بالرغم من الإزمة المستمرة في العراق، يُعقد الإمل على أن تصبح العودة إلى الوطن ممكنة على نطاق أوسع خلال العام 2004. فضلاً عن ذلك، سيبدل المكتب الإقليمي في بيروت جهوداً للتعمق في الفرص الممكنة لعودة اللاجئين من السودان والصومال إلى أوطانهم. في غضون ذلك الوقت، تبقى إعادة التوطين في بلد ثالث الحل الدائم الوحيد لمن لا يستطيع أو لا يرغب في العودة إلى بلده» (مذكرة التفاهم، 2004).

أما الجانب الأخرى لسياسة لبنان المتعلقة بالهجرة الوافدة، فتتعلق بالعمال الأجانب. في الواقع، لا وجود لقوانين تنظم عمل العمال الأجانب في لبنان، بل نظام كفالة يشبه ذلك المطبق في دول مجلس التعاون الخليجي.<sup>15</sup> يجنب هذا النظام الجهات الفاعلة من الاستحصال على رخص العمل التي تتطلب عادةً مالا ووقتاً طويلاً. وبموجبه، يُحدّد الكفيل كيف سيتمّ إنجاز العمل. يشمل هذا النظام الوظائف المتدنية المهارة (كالبناء والنظافة إلخ.) التي يتجنبها اللبنانيون، وبالتالي فهو لا «يضغط» على سوق العمل اللبنانية، وفق رأيي يحتتمل الإخذ والرد (Tabar, 2010: 12-13). لكن ليس من قانون خاص لحماية العمال الأجانب، لا سيما العاملات المزلّيات في الأسر اللبنانية، مما يفرضي إلى انتشار بعض التقارير عن سوء المعاملة التي يتعرّض لها هؤلاء العمال.<sup>16</sup>

بالرغم من أنّ لبنان قد استقبل 1.5 مليون لاجئ سوري، فقد اعتمدت الحكومة اللبنانية، في بعض الأحيان، سياسات تقييدية تجاههم، وهي تعتبر أنّ وضع اللاجئين السوريين مؤقت بشكل عام. ففي بادئ الأمر، رفضت الحكومة اللبنانية دخول الفلسطينيين المقيمين في سوريا، وحصرت دخول اللاجئين السوريين بالحالات الإنسانية الشديدة، كما رفضت دخول 60% من اللاجئين القادمين إلى الحدود اللبنانية من سوريا (de Bel Air, 2017: 4). فضلاً عن ذلك، اتخذ صانعو السياسات اللبنانيون مواقف ضد اللاجئين بعد الإزمة، مصرّين على ضرورة تخفيف تأثير الإزمة على لبنان.<sup>17,18,19</sup> بالإضافة إلى السوريين، هرب عدد كبير من الفلسطينيين المقيمين في سوريا إلى لبنان. وفي الوقت الحالي، يعيش في لبنان 450 ألف لاجئ فلسطيني بحسب إحصاءات الإونروا، مع 35 ألف فلسطيني تقريبا ممن وصلوا من سوريا بعد الحرب. وقد واجه الوافدون الجدد مشاكل متعلقة بتأمين احتياجاتهم الأساسية، كضرورة الحصول على وثائق رسمية، ورخص عمل، ورعاية صحية، وخدمات تعليمية.<sup>20</sup>

## ما هي العوامل التي تساهم في هذه التعديلات في السياسات؟

لعلّ أحد العوامل التي أدت إلى تطبيق سياسات تقييدية في لبنان للهجرة الوافدة، لا سيما في ما يتعلق باستيعاب اللاجئين، هو العامل السياسي. فالتركيبة السكانية في لبنان لا تشكل شاعلاً ديموغرافياً أو اقتصادياً فحسب، بل قضية سياسية في المقام الأول تصبّ في صلب عملية بناء الدولة (Dorai and Clochard, 2006: 13). زد على أنّ النظام السياسي برّمته يرتكز على التركيبة الديموغرافية للشعب اللبناني، وبالتالي فمن شأن أي تغييرات عميقة أن تقوّض النظام الحالي. يشكل هذا الأمر عاملاً مهماً أثر على سياسة الدولة المعتمدة تجاه المهاجرين واللاجئين. على سبيل المثال، يقيم حوالي 400 ألف لاجئ فلسطيني في لبنان فضلاً عن عدد يتراوح بين 200 ألف و250 ألف لاجئ تقريباً. فتمنع القوانين في لبنان بشكل عام اللاجئين من العمل، وكذلك من الحصول

15 «نظام الكفالة: من وجهة نظر أصحاب العمل أيضاً». مؤسسة إنسان. مأخوذ من:

<http://www.insanassociation.org/en/images/the%20kafala%20system%20when%20employers%20also%20accepted%20to%20share%20their%20perspective%20ar.pdf>

16 <https://www.hrw.org/news/2008/04/29/lebanon-protect-domestic-workers-abuse-exploitation>

17 <https://www.aljazeera.com/news/2019/07/lebanon-troops-demolish-syrian-refugee-homes-deadline-expires-190701111106849.html>

18 <https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/syrian-refugees-in-lebanon-potential-forced-return>

19 <https://www.theguardian.com/world/2019/jun/30/syrian-refugees-forced-destroy-own-homes-lebanon>

20 <https://www.unrwa.org/where-we-work/lebanon>



على الجنسية (10: Tabar, 2010). جدير بالذكر أنّ أغلبية اللاجئين الفلسطينيين هم من المسلمين السنة، وبالتالي فإنّ دمجهم ضمن اللبنانيين يعني حكماً تغيير التوازن الديموغرافي، فالهيكل الدستوري للدولة نفسها، لهذه الأسباب، كان صانع السياسات اللبنانيون بشكل عام معارضين لتوطين اللاجئين غير الفلسطينيين أيضاً (13: Dorai and Clochard, 2006). في هذا الجانب الأساسي، كانت حالة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان مختلفة عن حالتهم في الأردن، حيث نالوا الجنسية واعتُبروا من رعايا المملكة الأردنية. أما في لبنان، فقد حرّموا من الجنسية خوفاً من تغيير الميزان السياسي بين مختلف الفئات السياسية والدينية في لبنان.

من العوامل المهمة الأخرى التي تؤدي دوراً في تقييد سياسة الهجرة الوافدة في لبنان، العامل الأمني. فقد واجهت وزارة الداخلية اللبنانية صعوبة في مراقبة حدودها والتمييز بين المهاجرين القانونيين وغير النظاميين بسبب الإعداد الكبيرة للسوريين في لبنان واختلاف أوضاعهم القانونية (مهاجرين لدوافع اقتصادية قبل الحرب الأهلية، لاجئين، فلسطينيين مقيمين في سوريا، لاجئين فلسطينيين مقيمين في لبنان منذ البدء إلخ). في هذا الإطار، إن الجهة الأساسية التي تتمتع بالسلطة المطلقة في شؤون المهاجرين واللاجئين هي الأمن العام اللبناني.

أما العنصر الثالث، فهو الرأي العام. رغم قلة الدراسات ذات المصادقية حول كيفية تأثير الرأي العام على سياسات الهجرة في لبنان، إن لم نقل عدم توفرها على الإطلاق، تفترض عدة أدلة أنّ الرأي العام اللبناني بات، أكثر فأكثر، معارضاً لوجود اللاجئين السوريين في لبنان. أولاً، خلص شعبان (10: Chaaban et al, 2018) في تقريره الميداني إلى أنّ «اللاجئين السوريين كانوا مستهدفين في الحملات الانتخابية اللبنانية التي اعتمدت خطاباً تصعيدياً معادياً للاجئين، مطالبة بعودتهم إلى بلادهم». وثانياً، تشير بعض الأدلة إلى أنّ قسماً كبيراً من اللبنانيين يملكون مواقف معادية للمهاجرين الأجانب. فيشير البارومتر العربي (2016) إلى أنّ أكثر من 37% من المشاركين اللبنانيين أجابوا بأنهم إما لا يفضلون أبداً، أو لا يفضلون، أن يكون مهاجر وافد أو عامل أجنبي من جيرانهم. ولم يجب بالعكس إلا 17%. تبدو هذه المشاعر المعادية للمهاجرين مرتفعة عند مقارنتها بدول عربية أخرى، كما يظهر في القسم 1. نسجاً على المنوال نفسه، اعتُبرت قضية «اللاجئين السوريين» في 2016 من أبرز التحديات التي تؤثر على البلاد، حيث أُبي على ذكرها 43% من المواطنين اللبنانيين، مما جعلها ثاني أهمية قضية بالتشارك مع قضية أخرى، لا بل احتلت مرتبة أعلى بكثير من نظيرتها في الأردن (34%).

ثالثاً، في تقرير أعدته شبكة «بي. بي. سي. العربية» بعنوان «هل ضاق اللبنانيون باللاجئين السوريين؟»<sup>21</sup>، أكد القسم الأكبر من الإشخاص الذين جرت مقابلتهم أنّ الرأي العام في لبنان بات أكثر عدائية تجاه الوجود السوري في الأراضي اللبنانية. تُعتبر أسباب هذا الموقف المعادي للاجئين متعددة، لكنّ الشواغل الأساسية تبقى متعلقة بالأمن، والنظام العام، والاقتصاد، والمنافسة في سوق العمل، فضلاً عن أسعار العقارات السكنية التي يُقال إنها ازدادت بنسبة الضعف نتيجة لتزايد الطلب عليها من قبل السوريين. كما تمعنّت تقارير أخرى في هذه العلاقات بين السوريين واللبنانيين<sup>22</sup>. من هذا المنطلق، يبدو أنّ الرأي العام، ومواقف السياسيين وصانعي السياسات تتحرّك في الاتجاه نفسه، أي تفضيل «عودة سريعة» للاجئين السوريين إلى المناطق الآمنة في سوريا. لكن آثار المواقف العامة على السياسات الفعلية التي اتخذتها الحكومة ومؤسساتها ما زالت بحاجة إلى تحقيق متمعن.

## الهجرة إلى الخارج

من بين الحالات الأربعة التي شملتها هذه المراجعة، تُعتبر السياسات المتعلقة بالاعتراق التي تطبّقها الدولة اللبنانية الأكثر محدودية. فبالرغم من أنّ لبنان «طائر بجناحين»، كما دُعي مراراً (في إشارة إلى اللبنانيين المقيمين في الداخل واللبنانيين المغتربين)، ليس من سياسات حكومية صريحة تُعنى بالمغتربين. لكنّ مجلس الوزراء أنشأ قسماً تابعاً لوزارة الخارجية، ثم غير اسم الوزارة إلى وزارة الخارجية والمغتربين، وهو اسم ما زال سارياً حتى اليوم. رغم ذلك، ما زال التفاعل مع المغتربين محدوداً<sup>23</sup>. اهتم

21 <https://www.youtube.com/watch?v=q-GCZ5fFvJk>

22 كنان فوجة (2017) «اللبنانيون والسوريين: من العنصري». رصيف22. <https://raseef22.com/article/4473-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A8-%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%85%D9%8E%D9%86-%D9%87%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%9F>

23 أنشئت وزارة خاصة بالمغتربين (وزارة المغتربين) في بداية التسعينيات، لكن لم يكتب لها الاستمرارية.

القسم المذكور بإصدار الوثائق الخاصة بجاليات المغتربين في الخارج، كما شجع جميع المغتربين الراغبين في العودة إلى لبنان على اكتساب الجنسية، واهتم بتوسيع نطاق التمثيل القنصلي و صون الحقوق في الخارج (Brand, 2006). ومن المؤسسات الأخرى التي أبصرت النور عام 1960 الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم. مع أن هذه الجامعة أنشئت كمنظمة غير حكومية، غير سياسية وغير طائفية، فقد تبوأ شخصيات حكومية مناصبها العليا، كما ترأسها وزير الخارجية وشؤون المغتربين (Brand, 2006: 150). هدفت الجامعة، بشكل أساسي، إلى توطيد الروابط بين اللبنانيين المقيمين في الخارج، والمساهمة في تنمية لبنان. غير أنها اصطدمت بمشاكل مالية وانشقاقات سياسية في الفترة الممهدة للحرب الأهلية (Brand, 2006: 150-5). إلى جانب ذلك، لم يطبق لبنان، بخلاف دول أخرى، سياسات لتشجيع التنمية من خلال مغتريه، ومرد ذلك بدرجة كبيرة إلى تقليد اقتصاد السوق الحر الساري في البلاد الذي يتيح للجميع، بمن فيهم المغتربون، الاستثمار كما يحلو لهم. أدى هذا التقليد أيضاً إلى اعتبار الحوالات مسألة خاصة. في هذا الإطار، راجع بيرلمان (Pearlman, 2013) وبراند (Brand, 2006: 145) للاطلاع على بعض وظائف الهجرة من منظور الدولة اللبنانية. ولا يخفى على أحد أن لبنان، بالرغم من حجم سكانه الصغير بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى، يحتل المرتبة السابعة بين سائر الدول المتلقية للحوالات في العالم، والمرتبة الأولى في دول العالم النامي على صعيد نصيب الفرد من الحوالات، بمعدل بلغ 575 دولاراً للفرد الواحد عام 2003 (Tohme, 2004).

## التوصيات

نقدم في هذا التقرير عدداً من التوصيات لمساعدة الجهات المعنية بشؤون الاتصال حول الهجرة في المنطقة على تجنب الاستقطاب، بناءً على كل من هذا الفصل والفصل الأول من هذا التقرير. وسيتم التوسع في هذه النقاط في الفصل الثالث من هذا التقرير.

1. تدعو الحاجة إلى المزيد من البيانات المفصلة حول المواقف تجاه الهجرة في المنطقة. وبشكل خاص، يجب توفير بيانات حول مدى بروز قضية الهجرة- على ألا يقتصر الأمر على «الهجرة الوافدة» فحسب، بل يشمل أيضاً جوانب محددة منها مثل الهجرة الوافدة غير النظامية- والمواقف تجاه الهجرة إلى الخارج. من هذا المنطلق، يوصى بإنتاج مجموعات بيانات شاملة للمنطقة، يتم جمعها بانتظام، وتكون متوائمة مع مجموعات البيانات الحالية.

2. الاعتراف بالبيئات الوطنية. كما هو مبين في الملحة التاريخية من منظور نوعي، يُعتبر قسم كبير من المشاعر المعادية للمهاجرين واللاجئين في المنطقة متأبياً عن بيئات وطنية محددة.

3. تجنب استثارة العواطف في النقاش القائم. لا يخفى على أحد أن استثارة العواطف في إطار النقاش القائم يعزز بروز القضية المعنية على المستوى السياسي، كما يؤدي إلى درجة أكبر من الاستقطاب والتسييس، كما هو مبين في الفصل الأول من هذا التقرير.

4. الارتكاز على الأدلة دوماً. تتأثر المشاعر المعادية للمهاجرين في بلدان الجنوب الشريكة بالشواغل المرتبطة بأسواق العمل، وبالتحديد بمشكلة البطالة. في هذا الإطار، أظهرت الدراسات أن المواقف إزاء الآثار الاقتصادية للهجرة الوافدة تكون الأكثر تجاوباً مع عملية الاتصال القائمة على الأدلة.

5. إقامة توازن بين القيم. كما أظهرته التقارير السابقة، عادةً ما يملك الأشخاص المؤيدون للهجرة قيماً عالمية، في حين أن معارضيها يقدرون عادةً التقاليد، والامتثال للعادات، والحس بالإيمان. بناءً عليه، تؤدي عمليات الاتصال التي تركز على الفئة الأولى فقط إلى زيادة الاستقطاب. من هنا، تدعو الحاجة إلى إجراء المزيد من الأبحاث لمعرفة إلى أي مدى يمكن تعميم العوامل المرتكزة على القيم على بلدان الجنوب الشريكة، والتعمق في كيفية التواصل بشكل فعال ومستند إلى القيم.

6. توخي التحديد عند التطرق إلى أنواع الهجرة الوافدة والمهاجرين الإيجاب. عند استخدام مصطلحات رئيسية مثل «الهجرة الوافدة»، يقيم الأشخاص وضعاً معيناً استناداً إلى أحكامهم المسبقة الخاصة (الإيجابية منها والسلبية)،

مما يؤدي إلى مزيد من الاستقطاب.

7. **تجنّب المبالغات** أو التصريحات الفضفاضة. إنّ الهجرة موضوع معقّد يشمل مجموعةً واسعةً من الأشخاص، وبالتالي لا بد من التعامل معه على هذا الأساس.

8. **الاعتراف بأهمية المفاضلات والحلول البديلة.** يجب أن تعترف الجهات المعنية بالتواصل حول السياسات بوجود خيارات أخرى، في حال توافرت، وأن تشرح لمّ امتنعت عن اختيارها.

9. **الاستناد إلى الحقوق والقوانين على السواء.** لا ريب في أنّ عملية التواصل بشأن الهجرة ستكتسب مصداقيةً عظيمةً إذا أثبتت أنها تحترم كلا من حقوق المهاجرين وقوانين الدول في آن، على نحو يتيح لكافة الأطراف الاعتبار أنّ الوضع أو السياسة قد أصبحا أكثر عدلاً.

10. **التقييم.** من شأن تقييم فعالية عملية الاتصال في مرحلة لاحقة أن يسمح باستخلاص الدروس وتعزيز الإلمام بأفضل الممارسات.

## المراجع

Achilli, L. (2015). Syrian refugees in Jordan: a reality check.

Ajluni, S., & Kwar, M. (2015). Towards decent work in Lebanon: Issues and challenges in light of the Syrian refugee crisis. ILO.

Amnesty (2007), Lebanon: Exiled and Suffering: Palestinian Refugees in Lebanon. Retrieved from <https://www.amnesty.org/en/documents/MDE18/010/2007/en/>

- Baldwin-Edwards, M. (2006). 'Between a rock & a hard place': North Africa as a region of emigration, immigration & transit migration. *Review of African Political Economy*, 33(108), 311-324.
- Baldwin-Edwards, M., & Lutterbeck, D. (2018). Coping with the Libyan migration crisis. *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 1-17.
- Baldwin-Edwards, M., & Lutterbeck, D. (2018). Coping with the Libyan migration crisis. *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 1-17.
- Berriane, M., De Haas, H., & Natter, K. (2015). Introduction: revisiting Moroccan migrations.
- Bonjour, S. (2011). The power and morals of policy makers: Reassessing the control gap debate. *International Migration Review*, 45(1), 89-122.
- Boswell, C. (2007). Theorizing migration policy: Is there a third way?. *International migration review*, 41(1), 75-100.
- Boswell, C., Geddes, A., & Scholten, P. (2011). The role of narratives in migration policy-making: A research framework. *The British Journal of Politics and International Relations*, 13(1), 1-11.
- Boubakri, H. (2013). Revolution and international migration in Tunisia.
- Brand, L. A. (2006). *Citizens abroad: Emigration and the state in the Middle East and North Africa (Vol. 23)*. Cambridge University Press.
- Bredeloup, S., & Pliez, O. (2011). *The Libyan migration corridor (Doctoral dissertation, European University Institute)*.
- Breunig, C., Cao, X., & Luedtke, A. (2012). Global migration and political regime type: A democratic disadvantage. *British Journal of Political Science*, 42(4), 825-854.
- Castles, S. (2004). The factors that make and unmake migration policies 1. *International migration review*, 38(3), 852-884.
- Castles, S. (2004). Why migration policies fail. *Ethnic and racial studies*, 27(2), 205-227.
- Chaaban, J., Chalak, A., Ismail, T., and Khedr, S. (2018). *Analysing Migration Policy Frames of Lebanese Civil Society Organizations. Working paper no. 8. MEDRESET*.
- Chen, J. and Xu, Y. (2017). 'Why Do Authoritarian Regimes Allow Citizens to Voice Opinions Publicly?'. *Journal of Politics* 79, no. 3 (July 2017): 792-803.
- Cherti, M., & Collyer, M. (2015). Immigration and Pensée d'Etat: Moroccan migration policy changes as transformation of 'geopolitical culture'. *The Journal of North African Studies*, 20(4), 590-604.
- Cornelius, W. A., Martin, P. L., & Hollifield, J. F. (1994). Introduction: the ambivalent quest for immigration control. *Controlling immigration: A global perspective*, 3-41.
- Culpepper, P. 2011. *Quiet Politics and Business Power*. Cambridge: Cambridge University Press.

- Dalacoura, K. (2012). The 2011 uprisings in the Arab Middle East: political change and geopolitical implications. *International Affairs*, 88(1), 63-79.
- De Bel Air, F. (2017). Migration Profile: Lebanon. Migration Policy Center. Retrieved from: [http://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/46504/RSCAS\\_PB\\_2017\\_12\\_MPC.pdf?sequence=1](http://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/46504/RSCAS_PB_2017_12_MPC.pdf?sequence=1)
- De Haas, H. (2007). North African migration systems.
- De Haas, H. (2011). Mediterranean migration futures: Patterns, drivers and scenarios. *Global Environmental Change*, 21, S59-S69.
- De Haas, H., & Haberkorn, K. (2015). The determinants of migration policies: does the political orientation of governments matter?. *International Migration Institute, University of Oxford*.
- De Haas, H., Natter, K., & Vezzoli, S. (2015). Conceptualizing and measuring migration policy change. *Comparative Migration Studies*, 3(1), 15.
- Dennison, J. (2019). Impact of Public Attitudes to migration on the political environment in the Euro-Mediterranean Region. First Chapter: Europe. [http://www.migrationpolicycentre.eu/wp-content/uploads/2019/04/OPAM\\_Chapter1\\_Report.pdf](http://www.migrationpolicycentre.eu/wp-content/uploads/2019/04/OPAM_Chapter1_Report.pdf)
- Dorai, M. K. (2003). Palestinian Emigration from Lebanon to Northern Europe: Refugees, Networks and Transnational Practices. *Refuge*, 21(2), 23-31.
- Dorai, M. K., & Clochard, O. (2006). Non-Palestinian Refugees in Lebanon: From asylum seekers to illegal migrants. *Migration and politics in the Middle East. Migration policies, nation building and international relations*, 127-143.
- Facchini, G., & Mayda, A. M. (2009). The political economy of immigration policy.
- Fargues, P. (2004). Arab Migration to Europe: Trends and Policies 1. *International Migration Review*, 38(4), 1348-1371.
- Fargues, P. (2005). Mediterranean migration: 2005 report.
- Fargues, P., & Fandrich, C. (2012). Migration after the arab spring.
- Freeman, G. P. (1995). Modes of immigration politics in liberal democratic states. *International migration review*, 29(4), 881-902.
- Hainmueller, J., & Hopkins, D. J. (2014). Public attitudes toward immigration. *Annual Review of Political Science*, 17, 225-249.
- Hamdan, K., & Khater, L. B. (2015). Strategies of Responses to the Syrian Refugee Crisis in Lebanon. *Policy Dialogue Series – Lebanon* (3).
- Hanafi, S. (2005). Palestine: The social and political dimension of migration. In Fargues, P. (2005). *Mediterranean migration: 2005 report*.
- Hollifield, J. F. (2000). *The Politics of International Migration. How Can We 'Bring the State Back In'?*

- In Migration Theory. Talking Across Disciplines. Ed. C. Brettell, and J. F. Hollifield. New York/London: Routledge. Pp. 137–186.
- Joppke, C. (1998). Why liberal states accept unwanted immigration. *World politics*, 50(2), 266-293.
- Joppke, C. (1999). *Immigration and the nation-state: the United States, Germany, and Great Britain*. Clarendon Press.
- Jureidini, R. (2004). Women migrant domestic workers in Lebanon. *Gender and Migration in Arab States*, 64.
- Khater, A. (2017). Why did they leave? Reasons for early Lebanese emigration. Retrieved from: <https://lebanesestudies.news.chass.ncsu.edu/2017/11/15/why-did-they-leave-reasons-for-early-lebanese-migration/>
- Khawaja, M. (2005). Palestine: The demographic and economic dimension of migration. In Fargues, P. (2005). *Mediterranean migration: 2005 report*.
- Kimball, A. (2017). The transit state: A comparative analysis of Mexican and Moroccan immigration policies.
- Lahlou, M. (2006). The Current State and Recent Trends in Migration between Maghreb States and the European Union. In Sørensen, N. N. (Ed.). (2006). *Mediterranean transit migration*. DIIS, Danish Institute for International Studies.
- Lahlou, M. (2015). Morocco's Experience of Migration as a Sending, Transit and Receiving Country. *Istituto affari internazionali*.
- Lahlou, M. (2018). Migration dynamics in play in Morocco: Trafficking and political relationships and their implications at the regional level. *MENARA working papers no. 26*.
- Lexi, L. 2018. "After Revolution, Tunisian Migration Governance Has Changed. Has EU Policy?" MPI <https://www.migrationpolicy.org/article/after-revolution-tunisian-migration-governance-has-changed-has-eu-policy>
- Massey, D. S., Arango, J., Hugo, G., Kouaouci, A., Pellegrino, A., & Taylor, J. E. (1993). Theories of international migration: A review and appraisal. *Population and development review*, 19(3), 431-466.
- Miller, M. K., & Peters, M. E. (2018). Restraining the huddled masses: Migration policy and autocratic survival. *British Journal of Political Science*, 1-31.
- Mirilovic, N. (2010). The politics of immigration: Dictatorship, development, and defense. *Comparative Politics*, 42(3), 273-292.
- MOU (2004), country operation plan: Lebanon. UNHCR. <https://www.unhcr.org/3fd9c6a14.pdf>
- Natter, K. (2018). Rethinking immigration policy theory beyond 'Western liberal democracies'. *Comparative migration studies*, 6(1), 4.
- Norman, K. P. (2019). Inclusion, exclusion or indifference? Redefining migrant and refugee host state engagement options in Mediterranean 'transit' countries. *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 45(1), 42-60.
- Olwan, M.Y. (2005). Jordan: The legal dimension of international migration. In Fargues, P. (2005). *Mediterranean*

migration: 2005 report.

Pearlman, W. (2013). Emigration and the Resilience of Politics in Lebanon. *The Arab Studies Journal*, 21(1), 191-213.

Peters, M. E. (2015). Open trade, closed borders immigration in the era of globalization. *World Politics*, 67(1), 114-154.

Roman, E., & Pastore, F. (2017). Analysing migration policy frames of Tunisian civil society organisations: how do they evaluate EU migration policies? WP7 Country Report on Tunisia.

Sahraoui, N. (2018). Acquiring 'voice' through 'exit': how Moroccan emigrants became a driving force of political and socio-economic change. In *Revisiting Moroccan Migrations* (pp. 30-47). Routledge.

Sassen, S. (1999). Beyond sovereignty: De-facto transnationalism in immigration policy. *Eur. J. Migration & L.*, 1, 177.

Shin, A. J. (2017). Tyrants and migrants: Authoritarian immigration policy. *Comparative Political Studies*, 50(1), 14-40.

Simon, J. (2006). Irregular Transit Migration in the Mediterranean: Facts, Figures and Insights. . In Sørensen, N. N. (Ed.). (2006). *Mediterranean transit migration*. DIIS, Danish Institute for International Studies.

Sørensen, N. N. (Ed.). (2006). *Mediterranean transit migration*. DIIS, Danish Institute for International Studies.

Tabar, P. (2009). Immigration and human development: evidence from Lebanon.

Tabar, P. (2010). Lebanon: A country of Emigration and Immigration. *Institute for Migration Studies*, 7.

Tohme, N. (2004). Remittances chief source of foreign exchange earnings. *The Daily Star*. <http://www.dailystar.com.lb/ArticlePrint.aspx?id=1025&mode=print>

Weiner, M. (1992). Security, stability, and international migration. *International security*, 17(3), 91-126.

Zaghal, A. (2005). Jordan: The political and social dimension of migration. In Fargues, P. (2005). *Mediterranean migration: 2005 report*.



للاتصال:

EMM4\_team@icmpd.org

العنوان:

المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة  
مكتب التنسيق الإقليمي للمنطقة المتوسطة

Development house, 4A / St Anne Street / Floriana, FRN 9010 / Malta tel:+356 277 92 610



[www.icmpd.org/emm4](http://www.icmpd.org/emm4)



[emm4\\_team@icmpd.org](mailto:emm4_team@icmpd.org)



@EMM4\_migration